• الفصل الثامن

سيادة مركانتيلية

على درب ماكدرجى(*)

يمثل تقاطع الطرق فى منطقة بانك نقطة المركز فى عالم المال فى لندن؛ ففى الشمال يقع بنك إنجلترا ـ الذى يطلقون عليه «عجوز شارع ثريدنيدل»، ذلك البنك الذى كانت بينه وبين شركة الهند الشرقية فى يوم من الأيام منافسة على من منهما سيصبح أكثر نفوذا فى القرن الثامن عشر. وفى الجانب الشرقى، تقع البورصة الملكية التى اعتادت الشركة تخزين الفلفل الأسود فى قبوها. وعلى الجانب الآخر من الطريق مباشرة تقع حارة المبادلات، والتى كانت تباع فيها أسهم الشركة وأسهم البنك بحماس شديد. وإذا ما تعمقنا شرقا على امتداد كورنهيل(**)، يمتد شارع ليدنهول، وهو موقع شركة الهند الشرقية. وتحت مدخل بسيط ذى قنطرة فى الجنوب نجد أنفسنا فى ٣ شارع لومبارد، حيث مكاتب ميثسون وشركاه(***)، وهو مقر مجموعة شركات جاردن ميثسون العملاقة، التى يقع مقرها الرئيسى فى هونج كونج. وكانت شركة جاردن ميثسون ـ التى أنشأت عام ١٨٣٢ ـ فى طليعة جيل جديد من المشروعات التجارية المغامرة

(*) ماكدرجى تعبير يطلق على السيدة العجوز الغنية جدا التى تتظاهر بأنها تساعد الفقراء بدافع الخير، ولكنها فى الحقيقة تضمر مصلحتها الذاتية ـ (المترجم).

(**) كورنهيل حى وشارع رئيسى فى لندن القديمة ـ (المترجم).

(***) شركة جاردن ميثسون القابضة المحدودة شركة عابرة للقارات تأسست فى برمودا، وتتم المضاربة على أسهمها غالبا فى بورصة سنغافورة وبورصة لندن. وعادة ما يشار إليها باسم جاردنز ـ (المترجم).

التى كانت تريد أن تحل محل شركة الهند الشرقية فى تجارة آسيا. كان ويليام جاردن طبيبا يعمل على سفن الشركة، لكنه تركها ليعمل فى مجال التجارة فى عام ١٨١٧ وهو فى سن الثالثة والثلاثين. كذلك اتجه جيمس ميشون ـ الذى كان يصغره بثمان سنوات وكان أيضا من إسكتلندا ـ إلى التجارة الخاصة فى عام ١٨١٥.

كانت نتيجة اتحادهما خليطا ناجحا من الحكمة فى التجارة والنشاط فى السياسة، وقد استغلا هذه الحكمة وذلك النشاط بمهارة كبيرة عندما كانت شركة الهند الشرقية تتجه بخطى ثقيلة إلى الانهيار التجارى. وكان ميشون هو مسئول الدعاية، وقام بتأسيس صحيفة «سجل كانتون»(*) لتكون منبرا للتعبير عن آرائه المغامرة فى التجارة الحرة، وهو ما عجل بإنهاء الاحتكار الذى كانت تمارسه شركة الهند الشرقية. وعندما قام البرلمان فى النهاية بفتح باب التجارة مع الصين أمام الجميع فى عام ١٨٣٣، كانت شركة جاردن ميشون على أتم استعداد، وقامت بشحن أول الشحنات الخاصة من الشاى إلى بريطانيا فى العام التالى. وسرعان ما حصلت الشركة، على نصيب الأسد من ذلك السوق المزدهر، وقال جاردن لصديق له كان من المهتمين باستثمار أموالهم فى هذه التجارة: «إنها أكثر المضاربات التى أعرفها أمانا وملاءمة للنبلاء»(١). وبنهاية ذلك العقد، أصبح للشركة (جاردنز) أسطولا يتكون من ١٢ سفينة تعمل على طول ساحل الصين، وتقوم بتصدير الشاى والحرير من الصين، وتستورد لها فى المقابل الآلاف من صناديق الأفيون.

ولم تكن الشركة تخفى شيئا عن تجارتها؛ حيث كتب جاردن يقول لشخص كان من المحتمل أن يكون شريكا تجاريا لهما: **«نحن لا نتردد أبدا فى إعلامك صراحة أن تجارتنا تعتمد فى المقام الأول على الأفيون»**(٢). وكانت الشركة تعلم تماما أن توريد الأفيون إلى الصين ليس قانونيا. إلا أن الحدود الصينية كانت تمتلئ بالثغرات، وكان الفساد موجود دائما؛ وكانت النتيجة هى زيادة هذا الكم الكبير من «الوحل الأجنبى» زيادة مستمرة خلال عشرينيات القرن التاسع عشر. وفى

(*) سجل كانتون صحيفة نصف شهرية ناطقة بالإنجليزية، كانت تطبع فى كانتون الصين ـ (المترجم).

حين نجد من السهل علينا توجيه الانتقاد للمبادئ الأخلاقية التى اعتمد عليها النموذج التجارى الأول للشركة، فإن شركة جاردن ميشون وغيرها من أصحاب التجارة الحرة، أدوا إلى زيادة تجارة السموم التى كانت تنمو فى ظل إدارة شركة الهند الشرقية لمدة نصف قرن. **وقد عادت تلك التجارة على أصحاب التجارة الخاصة بأرباح عالية، وكانت هذه التجارة بالنسبة لشركة الهند الشرقية بمثابة منفذ ثمين للأفيون الذى تزرعه الشركة بمقتضى رخصة الاحتكار التى حصلت عليها فى بيهار. أما بالنسبة للحكومة البريطانية فى لندن، فكانت تلك التجارة هى الوسيلة الوحيدة لتوفير الأموال اللازمة لواردات الشاى الذى كانت البلاد تحبه حبا شديدا، والتى كانت بدورها تمثل شريحة كبيرة من القاعدة الضريبية لخزينة الدولة عن طريق الرسوم الجمركية على الواردات. ويقول أحد «التجار البريطانيين» ـ إما جاردن أو ميشون على أرجح الاحتمالات ـ «إن هذه التجارة غير المشروعة امتزجت امتزاجا شديدا بالنظام المالى الخاص بنا فى الهند، وكذلك بتجارتنا لدرجة أنها لا تقل أهمية عن العائدات التى نحصل عليها من الشاى فى وطننا الأم»**[٣]. ولم يكن هذا التحدى السافر للقانون يروق لأحد، فقام بنيامين دزرائيلى[*] ـ الصاعد آنذاك ـ فى روايته «سيبيل» بهجاء الطبيب جاردن ووصفه بأنه «رجل مروع! إسكتلندى أغنى من قارون، ماكدرجى آخر من كانتون، ومعه مليون من أموال الأفيون فى كل جيوبه، يشجب الفساد، ويؤيد بصرخاته التجارة الحرة»[٤].

وكانت «صيحات» دزرائيلى تحث الحكومة البريطانية على استخدام القوة لإجبار الصين على قبول هذا المنطق المستنير الخاص بالتجارة الحرة فى جميع البضائع، وحتى فى الأفيون. وبعد اشتعال حربين، تم فتح موانى الصين بالقوة، ونقل ملكية هونج كونج لبريطانيا، وتشريع تجارة الأفيون؛ وهكذا نجحت شركة جاردن ميشون فى تحقيق مأربها. وبعد أن حققت الشركة ثروة طائلة، تحولت بذكاء عن تجارة الأفيون فى سبعينيات القرن التاسع عشر. وبحلول ذلك الوقت،

(*) بنيامين دزرائيلى (١٨٠٤ ـ ١٨٨١) سياسى محافظ وأديب إنجليزى عمل فى الحكومة لمدة ٣٠ عاما، منها ثلاث مرات كوزير للخزانة، ومرتين كرئيس وزراء، وهو يهودى من أصل إيطالى ـ (المترجم).

كان ويليام جاردن قد مات، إلا أن ميشسون ظل على قيد الحياة حتى عام ١٨٨٧. واستغل ميشسون كنزه الآسيوى ـ كما فعل الكثير من الأثرياء من قبله ـ ليدخل فى صفوف الأرستقراطيين أصحاب الأطيان فى بريطانيا، فقام بشراء جزيرة لويس الواقعة ضمن جزر غرب وشمال غرب الساحل الإسكتلندى مقابل أكثر من نصف مليون جنيه فى عام ١٨٤٤. **أما فى الصين فقد صار وباء إدمان الأفيون يتفاقم. ونجد بصفة عامة أن الملايين من الصينيين لقوا حتفهم فى القرن التاسع عشر نتيجة للأفيون، وهى جريمة «لا يعترف أحد ـ حتى فى يومنا هذا ـ بأنها كانت من صنع البشر»**[٥]. وربما لا نشعر بالمفاجأة عندما لا نجد شيئا عن الأفيون فى العرض التاريخى للشركة (شركة جاردن ميشسون) على موقع جاردن الحديث على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت»، على الرغم من أن الأفيون كان ينافس الشاى كسلعة رئيسية لشركة الهند الشرقية فى سنواتها الأولى. ولا تزال عائلة كيزويك ـ أحفاد مؤسسى شركة جاردن ميشسون ـ تدير أعمال الشركة، ولا يزالون أيضا من أغنى العائلات فى بريطانيا[٦]. وتحولت الشركة فى يومنا هذا إلى مجموعة شركات تعمل فى عدد متنوع من المجالات، ما بين الملكية والتأمين، إلى الفنادق وبيع التجزئة. قد يكون الأفيون اختفى من الصورة العامة الحالية لشركة جاردن ميشسون، إلا أن الشركة لا تزال حلقة الوصل الأكثر وضوحا بيننا وبين الأيام الأخيرة لشركة الهند الشرقية.

ومع بداية القرن التاسع عشر، صارت شركة الهند الشرقية فى حالة تدهور مستمر كمؤسسة تجارية؛ حيث أدت الإصلاحات التى طبقت فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الثامن عشر إلى إنهاء استقلالية الشركة كمشروع تجارى وكسر احتكارها لتجارة آسيا. لقد ابتلعت الشركة الطعم، وكان كل وزير من وزراء الحكومة البريطانية يحاول تقليص ما بقى للشركة من امتيازات خطوة بخطوة حتى ضعُفت الشركة وصار من اليسير القضاء عليها. لم تكن هناك خطة رئيسية خلال عملية التصفية التى استمرت لعقود، وخلال تلك العملية كانت الشركة تبدو أقوى من أى وقت مضى، وتزداد تجارتها بشكل غير مسبوق وكذلك عائداتها وقوتها العسكرية. إلا أن مكانة الشركة كشركة مستقلة كانت فى

انهيار مستمر، ولم يُبد أحد الندم على ذلك، وهكذا صارت مجرد أداة لتحقيق التوسع الاستعمارى، وضاعت طبيعتها التجارية تدريجيا حتى صارت تتاجر فى الورق فقط.

حكمة مالابار(*)

قامت مجموعات متتالية من الجنود والأرستقراطيين ـ وليسوا التجار والبائعين ـ بتصريف الأمور الخاصة بممتلكات الشركة؛ وهو ما أكد على الطبيعة العسكرية المتنامية لعمليات الشركة فى الهند. لقد أثبت كلايف وهاستينجس أن قيام الشركة بنشر جيشها الخاص بطريقة ناجحة يمكن أن يعود بمنافع شخصية ومنافع للشركة: ضرائب إضافية تصب فى خزينة الشركة، وغنائم حرب لطبقة الضباط. وفى الفترة ما بين عامى ١٧٦٣ و١٨٠٥، ازداد جيش الشركة عشرة أضعاف تقريبا ليصل إلى ٥٠٠, ١٥٤ جندى بعد أن كان ١٨ ألف جندى؛ وهو ما يتعدى كثيرا ما تحتاجه الشركة للدفاع عن النفس، وأدى ذلك إلى وجود قوة تُحرض على المزيد من الاعتداءات. بل إنه بعد انتهاء عصر التجارة الخاصة، أصبحت المغامرة العسكرية هى السبيل الوحيد المفتوح أمام الطموحين لتحقيق الثروة فى الهند.
وكان ذلك يعد ـ من الناحية الاسمية فقط ـ مخالفا للشروط الواردة فى قانون شركة الهند الشرقية، الذى كان ينص على أن «مواصلة خطط الغزو وتوسيع السيادة فى الهند يعد من الإجراءات المقيتة بالنسبة لإرادة وشرف وسياسة هذه الأمة». إلا أن بدأ الصراع من جديد مع فرنسا ـ بعد إدارة كورنواليس الحازمة ـ كان بمثابة غطاء لمرحلة جديدة من العدوان أثناء حكم ريتشارد ولزلى(**) الذى تولى منصب الحاكم العام فى الفترة ما بين عامى ١٧٩٨ و ١٨٠٥.

وفى جنوب غرب الهند، كان ولزلى هو السبب فى وصول الصراع الذى دام لمدة ٣٠ عاما مع إمارة ميسور إلى نهاية طاحنة. كانت إمارة ميسور الصغيرة التى

(*) مالابار منطقة فى جنوب غرب الهند كانت خاضعة للحكم الإنجليزى إبان أيام الشركة ـ (المترجم).
(**) ريتشارد ولزلى (١٧٦٠ ـ ١٨٤٢) نبيل أيرلندى عمل حاكما عاما فى الهند، وهو وراء تحويل مستعمرات إنجلترا فى الهند إلى إمبراطورية ـ (المترجم).

حكمها حيدر على ومن بعده ابنه تيبو (النمر) يُطلق عليها «رعب شارع ليدنهول»، وكانت هذه الإمارة قد خلخلت أمن رئاسة مدراس لعشرات السنين. وكان الوطنيون الذين جاءوا بعد ذلك ينظرون إلى تيبو بإعجاب شديد على أنه حاكم هندى عصرى؛ حيث كان يهدف إلى مجاراة التفوق المؤسسى والتقنى الذى كانت تتميز به شركة الهند الشرقية، وذلك عن طريق استثمار الكثير من الأموال فى مجال التنمية الزراعية والتوسع فى الأسطول. كما قام بتوسيع علاقاته الديبلوماسية بهدف عقد تحالفات ضد البريطانيين. ومن المؤكد أن تيبو كان يرتبط بعلاقات قوية مع فرنسا بعد ثورتها، وحصل فى إطار ذلك على لقب «المواطن تيبو»، كما أحيا فكرة الحرب المقدسة فى الإسلام (الغزوة) لحشد التأييد لصالح الصراعات المتكررة التى يخوضها ضد الشركة. إلا أن إقامة تحالفات مع فرنسا والدولة العثمانية لم تنجح فى حمايته من عملية التطويق التى قامت بها الشركة. وفى عام ١٧٩٢، تمكن كورنوليس من هزيمته وأجبره على التخلى عن مالابار. وفى أبريل عام ١٧٩٩ ـ بعد سبع سنوات ـ تمكنت الشركة فى النهاية من نهب سرينجاباتام(*) وقتل تيبو. وكتب ولزلى خطابا لدنداس الذى كان فى اللجنة الرقابية، يقول له فيه وهو مبتهج بالنصر «أرجو أن تمكننى فتوحاتى من إرضاء شهوتك النهمة للحصول على أراض وحصون جديدة»(٧). وكانت الغنيمة التى حصلت عليها قوات الشركة المنتصرة كبيرة، **وتم توزيع كنوز سرينجاباتام على متاحف إنجلترا ومنازلها الريفية الضخمة.** وكان من بين الغنيمة ذلك التمثال سيئ السمعة الخاص بتيبو والذى يُطلق عليه «النمر ـ الإنسان»، وهو عبارة عن نموذج بالحجم الحقيقى لنمر يأكل رقبة أحد جنود الشركة ويمضغها فى فمه، وكان هذا النموذج يصدر صوتا هادرا عندما يتم لف الزنبرك الخاص به. وقامت الشركة بشحن التمثال إلى إنجلترا ووضعه فى متحفها الداخلى الخاص بغرائب الشرق فى شارع ليدنهول، وبعدها تم نقله إلى الجانب الآخر من لندن، حيث يُعرض الآن فى متحف فيكتوريا وألبرت.

(*) سرينجاباتام هى حاليا مدينة فى مقاطعة مانديا فى ولاية كاماتاكا الهندية، وتقع على مقربة من مدينة ميسور، وهى ذات أهمية دينية وتاريخية وثقافية ـ (المترجم).

أيضا مكنت الفتوحات العسكرية الشركة من استخدام أساليبها المضمونة للحصول على الاحتكار فى المناطق الجديدة. ويؤكد ما حدث فى مالابار الصدمة الاقتصادية التى تسبب فيها حكم الشركة؛ حيث تم زيادة الضرائب على الأراضى، واحتكار إنتاج وبيع الملح والتبغ والأخشاب، وكان احتكار الشركة لإنتاج وبيع الأخشاب يهدف إلى الحصول على مخزون حيوى للأسطول الملكى من أخشاب الساج فى حربه ضد نابليون[٨]. كما قامت الشركة أيضا بعمل مزرعة ضخمة للتوابل تصل مساحتها إلى ١٠٠٠ فدان فى أنجاراكاندى لإنتاج القرفة والقهوة والفلفل الأسود وجوزة الطيب. إلا أن الشركة اغتصبت الأرض التى أقامت عليها المزرعة، وقامت فعليا بخطف العمال الزراعيين وحولتهم إلى ما يشبه العبيد. وكان جنود الشركة يخطفون الأطفال من عائلاتهم فى منتصف الليل، ويحشون أفواههم بالقماش لمنعهم من الصراخ، ويزيلون العلامات التى تميز طبقتهم الاجتماعية من على أجسادهم[٩]. ولعله من غير المستغرب أن يرفض السكان المحليون بيع نباتات الفلفل لمدير المزرعة الجديدة ميردوك براون لكى يملأ بها مزرعة التوابل. إلا أن ذلك كان بمثابة الخطوة الأولى فقط فى رد الفعل العنيف.

قامت فى مالابار ثورتان بقيادة أحد نبلائها ويدعى بازهاسى راجا(*) وذلك خلال العقد الأول من حكم الشركة لها. وكان السكان المحليون يكرهون مزرعة أنجاراكاندى على وجه الخصوص؛ وهكذا قام الثوار بتدميرها. ولجأ بازهاسى راجا إلى غابة ويناد، وقام بشن حرب فدائيين على الشركة حتى يتفادى الاشتباك المباشر مع جنودها. فقام آرثر ولزلى الأخ الأصغر للحاكم العام بقيادة قوات الشركة فى المنطقة، وكان رد فعله عنيفا؛ حيث بعث خطابا إلى أحد ضباطه يقول فيه: **«من الأفضل أن تحرق أكبر عدد ممكن من القرى التى هجرها أهلها، وتحمل معك ما تستطيع من الأنعام والأملاك»**. وأضاف قائلا لضابط آخر: **«لا يمكن إقناع أهل مالابار تدريجيا بالخضوع؛ إلا أن الإرهاب هو الذى سيجعلهم يلقون**

(*) بازهاسى راجا، كان حاكم مملكة كوتيام شمال كيرالا، وأحد أول شهداء الهند فى كفاحها ضد الاستعمار البريطانى ـ (المترجم).

سلاحهم»[١٠] وقد أتت الأساليب العسكرية التى اتبعتها الشركة بثمارها، ففى عام ١٨٠٥ قامت قوات الشركة فى نهاية الأمر بمحاصرة بازهاسى راجا فى التلال. وانتحر بازهاسى ـ وفقا للحكايات التى يرويها التراث.

عندما رسخت الشركة أسس حكمها، تدهورت حالة السكان المحليين بشكل شديد. وفى عام ١٨١٩، قدم سكان كاداتاناد التماسا للشركة لتخفيف أعباء الديون وغيرها من مظاهر الاضطهاد. وجاء فى التماسهم:

> **لقد قامت بعض الشخصيات المرموقة بإنهاء حياتهم طواعية حتى لا يعيشوا ويَرَوا عجزهم عن تخفيف آلام أطفالهم الذين يموتون. ولم يحدث أن عانينا نحن ولا أجدادنا ـ سواء فى عهد الأمراء أو عهد تيبو ـ من تلك المظالم، أو صرنا فى مثل تلك الحالة القاسية من العوز الشديد. ونحن لا نستطيع التحمل أكثر من ذلك**[١١].

واستمر القتال الخفيف فى التلال لعشرات السنين، حيث قاوم أفراد قبيلة كوريشيار محاولات الشركة لجعلهم يتوقفون عن الزراعة المتنقلة التى اعتادوا على ممارستها. ورغم الجهود التى قام بها ولزلى، فقد أصيب بعدوى المرض المدعو «حكة مالابار» وهى عدوى جلدية خبيثة، قاومت العلاج المعتاد وهو شحم الخنزير والكبريت، ولم يكن فى الإمكان التخلص منها سوى عن طريق الاستحمام بصفة متكررة بمحلول حامض النيتريك المخفف[١٢]. وقد عُرف ولزلى بعد ذلك باسم «جنرال الهند» بسبب إنجازاته التى حققها فى الهند، كما فاز بلقب دوق ولينجتون تكريما له على الحروب التى خاضها ضد نابليون. وظلت مزرعة أنجاراكاندى تعمل لمدة ٢٠٠ عام بعد ذلك، وهى نموذج لاقتصاد المزارع الذى ساد فى تلال ولاية كيرالا فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

وبعد ذلك تحول اهتمام ولزلى ـ الحاكم العام ـ إلى إقليم ماراثا وسيطر على أجرا ودلهى وجوجارات فى عام ١٨٠٣، ولم يتم حسم الخلاف نهائيا مع الاتحاد إلا فى عام ١٨١٨. غير أنه قام خلال تلك العملية باستهلاك ٢,٥ مليون جنيه

إسترلينى فى شكل سبائك ذهبية قامت الشركة بشحنها إلى الهند لتدفع منها الأموال اللازمة لعملياتها التجارية، وتسبب ذلك فى عجز دائم فى الميزانية. ونتج عن ذلك زيادة ديون الشركة زيادة كبيرة، ووصلت إلى ٣٠ مليون جنيه إسترلينى فى عام ١٨٠٩ بعد أن كانت ٩ ملايين فقط فى عام ١٧٩٢؛ وهكذا أضافت الشركة عبء تسديد الفوائد إلى الأعباء التى كان يتحملها دافعو الضرائب الهنود. وفى النهاية تم استدعاء ولزلى، إلا أن غريزة الغزو كانت شيئا أساسيا؛ وأصبح العمل العسكرى «سيدا وليس خادما للتجارة»[١٣]. ولم يكن ذلك خرقا للشروط الواردة فى قانون ١٧٨٤ فحسب، بل إنه قد أنهى أيضا كل الاتفاقيات المبرمة مع الحكام الهنود، وتسبب فى أثناء ذلك فى معاناة شديدة للبشر. ولم يكن مديرو الشركة يستطيعون إيقاف هذا التدهور، بل لم تكن لديهم رغبة فى إيقافه، ولم يكن منهم سوى «الرطانة والتباكى على إضافة أراض جديدة» هذا ما قاله راندل جاكسون وجوزيف هيوم(*) فى فبراير من عام ١٨١٩، وأضافا: «كان النظام المعتاد خلال الثلاثين إلى الأربعين عاما الماضية هو الندم الشديد على ما يحدث مع وضع الأموال فى الجيوب»[١٤]. كانت الحروب ـ صغيرة أو كبيرة ـ هى بؤرة الاهتمام خلال الأربعين عاما التالية، امتدادا من أفغانستان والبنجاب والسند غربا، إلى نيبال وبورما شمالا وشرقا.

زلزال دكا

بعد تجديد قانون مرسوم تأسيس الشركة فى عام ١٧٩٣، وقعت الحرب مع فرنسا وامتدت لعقد كامل، وأدت تلك الحرب إلى تشتيت العمليات التى كانت تقوم بها الشركة، فأدت إلى تخفيض تجارتها وتخريب مواردها المالية. أما فى لندن فقد كانت أسعار الأسهم الخاصة بها تتدهور بعد أن حسمت معركة واترلو الصراع، ولم يزدد سعر السهم بكل تأكيد عن ٢٠٠ جنيه إسترلينى منذ عام ١٨١٧ فصاعدا. وبحلول ذلك الوقت كان احتكار الشركة للتجارة مع الهند

(*) جوزيف هيوم (١٧٧٧ ـ ١٨٥٥)، طبيب إسكتلندى أصبح نائبا فى البرلمان، وكان مهتما بمسائل المالية العامة للدولة دائما، وله فى ذلك حملات معروفة ـ (المترجم).

الذى دام لمدة ٢٠ عاما قد انتهى. **كانت المصالح الصناعية وراء الخطوة الأولى فى كسر احتكار الشركة فى عام ١٧٩٣، وعندما آن أوان إعادة النظر فى مرسوم تأسيس الشركة الذى دام لعشرين عاما مرة ثانية فى عام ١٨١٣، كانت تلك المصالح قد اكتسبت قوة كبيرة مكنتها من إتاحة التجارة مع الهند أمام الجميع.**

حفزت الميزة التنافسية للملابس الهندية خلال القرن الثامن عشر الإنجليز على وضع قيود شاملة فى إنجلترا لحماية المنتجين المحليين. وخلف تلك القيود نما قطاع الملابس الوليد فى إنجلترا، واستُخدمت الميكنة للتغلب على الميزة التى كانت تميز منتجات الملابس الهندية وهى ثبات تكاليف العمالة. لقد نجحت تلك الإستراتيجية الجديدة ـ إحلال الصناعة الوطنية محل الواردات ـ نجاحا منقطع النظير. وبدأت بريطانيا تصنع أقمشة الشيت المقلدة بدءا من بدايات السبعينيات من القرن الثامن عشر. وفى عام ١٧٨١، بدأ إنتاج قماش الموصلين فى بريطانيا على نطاق واسع.

ولم يتم تصدير أول إنتاج من الملابس القطنية المصنعة فى لانكشاير إلى الهند إلا بعد خمس سنوات. لقد نجحت القوة الصناعية فى أداء مهامها. وبحلول عام ١٧٩٣، أصبح إنتاج العامل على ماكينة غزل فى لانكشاير يعادل ٤٠٠ ضعف إنتاج النساج الهندى العادى.

وخلال فترة الإعداد لتجديد مرسوم إنشاء الشركة فى عام ١٧٩٣، قدم مصنعو أقطان مانشستر التماسا إلى الحكومة وطلبوا منها إعفاء بضائعهم من الرسوم الجمركية فى الهند، ومنع ارتداء الملابس القطنية الهندية فى بريطانيا. ورفضت الحكومة ذلك الهراء الذى يهدف إلى تحقيق منفعة ذاتية، ولكن فى ذلك الإطار الزمنى فقط. إلا أن عمليات الاستيراد والتصدير ذات الأسس الراسخة التى كانت الشركة تقوم بها، كانت تضعف تدريجيا فى الخفاء، حيث كانت الملابس القطنية المصنعة عن طريق الآلات تحظى بحصص متزايدة من نصيب الشركة فى سوق المنسوجات فى كل من بريطانيا وأسواق إعادة التصدير المحورية فى إفريقيا. إلا أن «نظام نابليون الأوروبى» أنهى فى الوقت نفسه التجارة القائمة على إعادة التصدير مع باقى الدول الأوروبية، وكانت من الأنواع الهامة من

التجارة. وكانت قيمة المنسوجات الهندية الواردة إلى بريطانيا فى عام ١٧٩٨ ثلاثة ملايين جنيه إسترلينى. وأما فى عام ١٨٠٧، فلم تستورد الشركة سوى ما يعادل ٤٣٣ ألف جنيه إسترلينى. والأسوأ من ذلك أن الشركة لم يعد فى استطاعتها بيع البضائع التى تستوردها بسعر يحقق لها الربح؛ وكانت النتيجة تخزين أكوام من الملابس القطنية المصنعة فى البنغال والتى لا يريدها أحد فى مخازن الشركة فى لندن، وكانت تبلغ قيمتها أكثر من سبعة ملايين جنيه إسترلينى. وفى هذه المرة لم تستطع الحكومة تجاهل العدد الكبير من طلبات الالتماس التى انهالت على البرلمان فى وستمنستر والتى تدعو إلى إنهاء الوضع الخاص الذى تحتفظ به الشركة. علاوة على ذلك، أدت ديون الشركة المتصاعدة فى الهند إلى إجبار الشركة على طلب قرض من الحكومة فى أبريل من عام ١٨١٢ يبلغ ٢ مليون و٥٠٠ ألف جنيه إسترلينى. وأدى ذلك السعى الحثيث من جانب أصحاب الصناعة، والأزمة المالية التى وقعت فيها الشركة، إلى جعلها عاجزة عن مقاومة الضغط الذى يهدف إلى تحقيق حرية التجارة. وكانت النتيجة هى إلغاء الاحتكار التجارى للشركة على جميع أنواع التجارة، فيما عدا التجارة مع الصين، والتى تم مدها لعشرين سنة أخرى. وكان الكثيرون، وعلى رأسهم ويليام ويلبرفورس(*) يرون أن القضية الأساسية المعنية بها الشركة لم تعد هى التجارة ولكن الترويج للمسيحية. وبعد سنوات من الحملات التى قام بها ويلبرفورس وغيره، نجحوا فى إضافة بعض الشروط إلى قانون مرسوم تأسيس الشركة الذى صدر فى عام ١٨١٣، وكانت تلك الشروط تقضى بإنشاء كنيسة فى الهند تتبع أبرشية إنجلترا، وكذلك رفع الحظر الطويل الذى كانت الشركة تفرضه على المهام التبشيرية.

وسرعان ما أصبحت الشركة عاجزة عن منافسة هذا الكم الهائل من رجال الأعمال، وتوقفت عن تصدير البضائع إلى الهند فى عام ١٨٢٤، وكان السبب الرئيسى هو عدم وجود بضائع تشتريها من الهند من أجل بيعها فى بريطانيا، وهو

(*) ويليام ويلبرفورس (١٧٥٩ ـ ١٨٣٣) سياسى بريطانى وعضو فى البرلمان، أيد الإصلاح البرلمانى، وتحرير الكاثوليك، وهو رائد حركة إلغاء تجارة الرقيق ـ (المترجم).

الأمر الذى تنبأ به آدم سميث. أما بالنسبة لمنتجى الهند، فلم تخفف عملية فتح التجارة المزعومة تلك من أعبائهم. وفى أعقاب ثورة البنغال، كانت شركة الهند الشرقية قد استغلت مركزها السياسى لوضع نظام احتكار تتحكم من خلاله فى نساجى البنغال. وكانت الشركة لا تزال ترغب بشدة ـ أكثر من ذى قبل ـ فى الحصول على إنتاج النساجين، فى حين كانت تبحث عن طرق جديدة للعودة بثروة البنغال إلى بريطانيا، وذلك عن طريق زيادة صادرات القماش. وحدثت بعد ذلك فعلا أكثر عمليات الاستغلال قسوة، وتسببت فى إفقار النساجين. ومن قبيل التناقض أن انتهاء احتكار الشركة على التجارة فى عام ١٨١٣ أدى إلى تحول هذا الوضع المروع إلى حالة من الفقر الشديد فى الهند. وفى عام ١٨١٣، تم زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الهند بنسبة ٢٠٪، وذلك حتى لا تؤثر المنافسة المفتوحة على المنتجين البريطانيين. أدى ذلك إلى زيادة التعريفة الجمركية زيادة هائلة لتصل إلى ٧٨٪ على قماش الشيت، و٣١٪ على قماش الموصلين. وفى عام ١٨٥٨، كتب هنرى ويلسون(*) قائلا: **«لو لم تُفرض تلك الضرائب والقرارات المانعة لتوقفت ماكينات الغزل فى بيزلى ومانشستر، ستتوقف عن العمل قبل أن تبدأ، ولم يكن شىء ليجعلها تعمل ثانية ولا حتى قوة البخار»**[١٥]. كانت الشركة فى الماضى تحتكر شراء القماش الهندى. أما الآن فأصبح دورها مجرد منع اتخاذ أى إجراءات تعويضية «لتحقيق المساواة فى هذه التجارة».

وفى عام ١٨١٢، تعرضت مدينة دكا لزلزال أدى إلى تدمير مبنى المكتب التجارى للشركة فى تيجاون، وكان ذلك بمثابة نذير شؤم للكارثة الاقتصادية المريعة التى كانت على وشك الحدوث. ففى عام ١٧٥٣ ـ قبل معركة بلاسى بوقت قصير ـ قامت دكا بتصدير ما قيمته ٢ مليون و٨٥٠ ألف روبية من المنسوجات إلى بريطانيا. وبنهاية القرن، كان هذا الرقم قد انخفض ليصل إلى مليون و٣٦٢ ألف روبية. إلا أن الصادرات لم تتوقف نهائيا إلا بعد إنهاء احتكار

(*) هنرى ويلسون (١٨١٢ ـ ١٨٧٥) كان عضو مجلس ماساشوستيس والنائب الثامن عشر لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وكان مهتما بقضايا العبيد وله فيها مؤلفات عديدة ـ (المترجم).

الشركة بأربع سنوات فقط. وفى عام ١٨١٨، تم إغلاق مصنع القماش الخاص بالشركة فى دكا، وانهارت المدينة من الداخل. وبحلول عام ١٨٤٠، كان عدد سكانها قد انخفض إلى ٢٠ ألفًا فقط بعد أن كان ١٥٠ ألفًا؛ «وطغت الغابة والملاريا على المدينة فى غمضة عين». ويقال إن ذلك الانقلاب المفاجئ قد صاحبه مرة أخرى أعمال وحشية من أعمال التشويه. وتكررت مرة أخرى على نحو مروع تلك الأعمال الوحشية التى حدثت من قبل عند استخدام آلات الغزل التى صنعها الإنسان للمرة الأولى فى دكا فى عام ١٨٢١؛ **«حيث تم قطع إصبعى الإبهام والسبابة لبعض الحرفيين المشهورين لمنعهم من عمل جدائل من الغزل الرفيع أكثر دقة»**، وذلك وفقا لما قاله سيد محمد تيفور[١٦]. ويضيف أيضا أن بعض الحرفيين «قاموا بقطع نهايات أصابعهم بأنفسهم حتى يتجنبوا طغيان السماسرة».

وحتى عام ١٨١٣، كانت الهند تتميز بميزان تجارى قوى يتسم بالإيجابية(*)، وهى تؤدى وظيفتها التى ظلت تؤديها لقرون «باعتبارها أكبر ورشة مصنوعات قطنية فى العالم»[١٧]. ولكن فى خلال العشرين سنة التالية، ازدادت صادرات بريطانيا من الأنسجة القطنية إلى الهند أكثر من خمسين ضعفا. أما واردات بريطانيا من المنسوجات الهندية فهبطت بنسبة ثلاثة أرباع. وأدى التلاعب المدروس بالتجارة والسياسة الصناعية إلى انقراض النساجين الهنود الذين كانوا يستخدمون المغزل اليدوى، كذلك أدت تلك القوى القاسية إلى تعريض النساجين الإنجليز للانقراض. وفى الهند كانت الشركة تقوم بدور سلبى، وهو الملاحظة وعدم التدخل. وبحلول عام ١٨٣٤، كتب الحاكم العام ـ ويليام بينتيك ـ تقريرا يقول فيه **«لا يوجد فى تاريخ التجارة بؤس مثل هذا البؤس. إن سهول الهند يغطيها اللون الأبيض لعظام نساجى القطن»**[١٨]. ولم تكن تلك هى صورة التجارة الحرة التى دعا إليها آدم سميث، على الرغم من أن أصحاب مصانع غزل القطن كانوا دوما ما يذكرون اسمه فى إطار محاولتهم للسيطرة على سوق الهند.

(*) ارجع للجدول رقم (١ ـ ١) فى الفصل الأول، الذى يبين أنه حتى عام ١٨٧٠، كان إنتاج الهند يمثل ٢٥, ١٢٪ من إنتاج العالم، والصين ٢٣, ١٧٪، أما إنجلترا فقد كان ١, ٩٪ ـ (المترجم).

وعندما لاحظ عالم الاقتصاد الألمانى فريدريك لست ما قامت به بريطانيا بالمفارقة بما كتبه فلاسفتها، استشهد بتجارة المنسوجات القطنية كدراسة حالة للاستخدام الناجح لإجراءات حماية المنتجات القومية بهدف بناء قدرات الصناعة القومية[١٩].

الأداء التجارى الأخير

عندما خسرت الشركة تجارتها فى الهند، كانت عملياتها التجارية فى أوجها؛ حيث كانت تحقق مبيعات فى مزاداتها تصل إلى أكثر من ٨ ملايين جنيه إسترلينى فى عام ١٨١٤[٢٠]، وهو مستوى أعلى أربع مرات من المستوى الذى وصلت إليه فى عام ١٧٥٧ . وبعد ذلك استمرت المبيعات فى الهبوط بثبات لتصل إلى أقل من ٤ ملايين جنيه إسترلينى فى عام ١٨٣٣ ، إلا سلعة واحدة ظلت ثابتة على الدوام، هى الشاى.

بدأت تجارة الشاى تتفوق على التجارة مع الهند منذ منتصف القرن الثامن عشر، ودعم تلك المكانة للشاى قانون التواصل الذى قدمه بيت وصدر فى عام ١٧٨٤ . لقد أدى هذا القانون إلى إضعاف شوكة المهربين، وبالتالى كان بمثابة حافز مالى كبير لزيادة استهلاك الشاى. وخلال النصف الثانى من القرن التالى، تضاعفت مبيعات الشركة من الشاى لتصل إلى ٣٢ مليون و٩١٣ ألف و٨٤٠ رطلاً فى عام ١٨٣٣ ، بعد أن كانت ١٥ مليون و٩٣١ ألف و١٩٣ رطلاً فى عام ١٧٨٦ . مثل ذلك نموا سنويا بطيئا ـ لكنه ثابت ـ يصل إلى حوالى ١ . ٥ ٪ ويحقق للشركة أرباحا سنوية تصل إلى أكثر من مليون جنيه إسترلينى. وظلت الأربعة أنواع الرئيسية من الشاى الأسود ـ بوهيا، وكونجو، وسوشون، وبيكو ـ تحظى بنصيب الأسد فى المزادات ربع السنوية التى كانت تقيمها الشركة، إلى جانب الثلاثة أنواع الرئيسية من الشاى الأخضر ـ سينجلو، وهايسون، و بينج، وذلك على مدى عقود. وفى المزاد الذى أقامته الشركة فى سبتمبر عام ١٧٩٨ ، كانت قائمة المعروضات من الشاى تصل إلى ٦٣٥ صفحة، واستمر المزاد لمدة ستة أيام. وكان يتم تصنيف كل صندوق من صناديق الشاى تصنيفا دقيقا وفقا لجودته:

فكانت التصنيفات تتراوح من «عادى ممتاز إلى أقل من المتوسط» ومن «أقل من المتوسط إلى متوسط» حتى «متوسط ممتاز إلى ممتاز متوسط». وعلى الرغم من حالات الشجار التى لم يكن فى الإمكان تفاديها مع سماسرة الشاى، كان يُعرف عن الشركة أن الشاى الذى تبيعه عالى الجودة دائما. ونادرا ما كان أحد يتهم الشركة بسوء التصرف فى تجارتها فى الشاى، على عكس المصالح التجارية للشركة فى الهند التى لحقها الفساد والعنف.

وتعطينا الظروف الخاصة لتجارة الشاى حلاً لذلك اللغز الخاص بتلك الفترة التى أظهرت فيها الشركة حسن التصرف. فمن ناحية، كانت الإمبراطورية الصينية السماوية ـ تحت حكم أسرة كينج فى ذلك الوقت ـ تحتقر كل ما هو أجنبى ولا تسمح بممارسة التجارة إلا عن طريق إذن ضمنى وليس رسميًا. ورفضت السلطات الصينية إقامة علاقات ديبلوماسية طبيعية مع الشركة أو أى شعب أوروبى آخر لمجرد أن ذلك كان سيعنى ضمنيا أنهم متساوون فى المكانة. وسمحت السلطات للشركة أن تجرى عملياتها التجارية من خلال ميناء واحد فقط، هو ميناء كانتون الواقع على نهر بيرل، ولم يُتح لها سوى مبان مؤقتة تعمل فيها ولا تُفتح إلا لأشهر قليلة من العام. أيضا كان على الشركة أن تواجه الاتحاد الاحتكارى الخاص بتجار الصين، كوهونج. وكان على الشركة أن تتحمل تلك المعاملة المهينة، وأكثر منها، لسبب بسيط وهو أن الصين كانت هى المصدر الوحيد للشاى فى العالم. وعلى أرض الصين واجه الاحتكار الذى تمارسه الشركة احتكار التجار الصينيين، وحدث بينهما تعايش سلمى فعال إلى أقصى الحدود. وأصبحت الثقة المتبادلة عنصراً جوهريًا فى التجارة؛ حيث كان اتحاد كوهونج يثق بكلمة الشركة عندما كانت تخبرهم فى كل عام بعدد صناديق الشاى التى لم تنجح فى اختبار الرقابة على الجودة فى لندن. وكانت هناك طريقتان للتعامل مع الشاى الذى تقل جودته عن المعايير المحددة: فإما أن يلقى فى نهر التايمز ويتم خصم قيمته من الحساب الخاص باتحاد كوهونج، أو يتم إرساله على غير العادة إلى ميناء كانتون مرة ثانية. وبالمثل كان مديرو الشركة على استعداد لتعويض أى تاجر صينى يقوم وكلاء الشركة ـ وكلاء شحن السفن ـ بتقييم بضاعته على أنها

أقل جودة. وقال اثنان من الخبراء فى تجارة الشاى: «كانت الاعتبارات طويلة الأمد أهم عند مديرى الشركة من الربح المؤقت»[٢١].

إلا أن هذه المبادلة التجارية الصحيحة كانت تخفى وراءها «سرًا صغيرًا قذرًا» كان يطعن فى شرف تلك التجارة. فلم تنجح الشركة فى ترغيب إمبراطورية الصين فى السلع البريطانية وذلك فى مقابل الشاى، وهو نفس ما حدث مع الإمبراطورية المغولية فى الهند. وكان ذلك يعنى تصدير كميات كبيرة من سبائك الفضة لتحقيق التوازن بين المدفوعات والإيرادات. وقامت الشركة بإنهاء هذا التدفق من السبائك عن طريق أساليب إجرامية، تماما كما حدث فى الهند. ففى الهند كان الحل هو الغزو. أما فى الصين، فكان الحل هو تجارة الأفيون المحظورة. كان الأفيون الذى تنتجه منطقة بيهار المحيطة بالعاصمة باتنا يشتهر بجودته فى جميع بلدان الشرق. وكان الأفيون يستخدم فى البلاط الملكى للإمبراطورية المغولية كمخدر، وذلك لما عرف عنه من الخواص العلاجية. وفى بريطانيا، كان الأفيون يستهلك أيضا فى شكل سائل، حيث كان يُمزج بالكحول للحصول على صبغة الأفيون. إلا أن الطلب فى الصين على هذا المنتج الثانوى من نبات الخشخاش أصبح شديدا. وفى عام ١٧٢٩، وضعت السلطات الصينية حظرا على استيراده باستثناء عمليات الاستيراد المرخصة والمخصصة للأغراض الطبية. واحترم تجار الشركة فى كانتون القرار الإمبراطورى. وكان الدخول إلى السوق الصينية محفوفا بالمخاطر بشكل متزايد، ولم يكن وكلاء الشركة التجاريين يريدون المشاركة فى أى ممارسات يمكن أن تهدد تجارتهم الأساسية. وكانت الشركة قد تفوقت على الجميع فى ميناء كانتون، وهو الأمر الذى جعلها تتحكم فى تجارة الشاى، وكانت حريصة على الحفاظ على تلك المكانة.

ومن ناحية أخرى، تمكنت الشركة من خلال سيطرتها على سوق البنغال من الاتجاه إلى أعلى النهر، واحتكار مصدر إمدادات الأفيون. وقام وارين هاستينجس ـ كما رأينا من قبل ـ بإرسال سفينتين لتهريب الأفيون إلى الصين، إلا أن تلك المغامرة فشلت. ولكن الأفيون أصبح فيما بعد جزءا محوريا من الإستراتيجية التجارية للشركة. **واستغلت الشركة مكانتها القوية فى السوق**

لإجبار فلاحى البنغال على زراعة الأفيون فى مقابل ثمن يقل عن ثمن الإنتاج، وتمكنت الشركة من خلال ذلك من التحكم فى وضعها الاحتكارى واستغلاله بطريقة كانت تحصل من خلالها على ربح يعادل ٢٠٠٠٪ عند بيع كل صندوق أفيون يزن ٦٣ كيلوجرامًا فى الصين. وكانت الشركة تدفع مبالغ كبيرة من الرشاوى لتشجيع الجمارك الصينية (hoppo) على التغاضى عن تهريب المخدرات الذى كان بمثابة مرض مستوطن. وكانت السلطات فى بكين تحاول من وقت لآخر تطبيق القانون، بل إن السلطات أبلغت الشركة فى عام ١٨١١ أنه يتوجب عليها أن تبدى تعاونا أكثر؛ حيث كان من المعروف أن مصدر الأفيون هو المناطق التى تحتلها بريطانيا فى الهند. إلا أن وكلاء الشركة التجاريين كانوا يشعرون بالتفاؤل حيال تلك الجهود الأخيرة، وأرسلوا إلى مديرى الشركة يقولون: «نحن نشعر بسرور كبير لأن الأمر يتم بشكل صورى فقط، ولا توجد نية أبدا لاتخاذ خطوات فعالة لقمع تلك التجارة التى يسمح بها موظفو الحكومة سرا لأنهم يجدونها منذ قديم الأمد فى مصلحتهم، وهو الأمر الشائن الذى شاع عنهم»[٢٢].

ولهذا كله كانت الشركة حريصة على إنكار أى مسئولية مباشرة، وكانت تستخدم شركات تجارية مستقلة لشحن الأفيون إلى الصين. إلا أن الجميع كانوا على دراية بالدور الرئيسى الذى تقوم به فى هذه التجارة، وأن الشركة كانت تحتكر زراعة الأفيون فى الهند، الذى كان يباع فى مزادات الشركة، كذلك كان كل صندوق من صناديق الأفيون يحمل العلامة التجارية المميزة للشركة كضمان أساسى للجودة. إلى جانب ذلك تدخلت الشركة بالقوة العسكرية لحماية الوضع السيادى الذى حصلت عليه. وفى بدايات القرن التاسع عشر، كان يتم تصدير كميات متزايدة من الأفيون الذى كان يزرع فى أراضى إقليم ماراثا المعروف باسم «مالوا» إلى ماكاو. ونتج عن ذلك انخفاض سعر الأفيون الذى تزرعه الشركة فى إقليم البنغال، وهو الأمر الذى جعل الحاكم العام ولزلى يطلب فى عام ١٨٠٣ اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع زراعة أى كميات أخرى من أفيون ماراثا و«القضاء عليه نهائيا»[٢٣]. وكان هناك الكثير من العوامل التى تسببت فى الحروب المتوالية التى خاضتها الشركة مع إقليم ماراثا، ومن المؤكد أن الرغبة فى التحكم فى تجارة

الأفيون كان أحد تلك العوامل. وقال بريان إنجليس فى كتابه عن حروب الأفيون: «كانت العائدات من أفيون البنغال تستغل لتمويل حرب أعدت للحصول على عائدات أفيون مالوا»[٢٤]. إلا أن الطبيعة الفوضوية التى كانت تميز عملية إنتاج أفيون مالوا جعلت الشركة عاجزة عن قمع تلك التجارة؛ وهكذا اضطرت الشركة إلى شراء المحصول بالكامل حتى تتمكن من فرض سيطرتها على تلك التجارة. وأدت هذه الزيادة الكبيرة فى المعروض إلى زيادة انخفاض سعر أفيون البنغال. واستمر الهبوط المستمر فى العائدات؛ فقررت الشركة التوقف عن سياستها طويلة الأمد والخاصة بتحديد سقف للإنتاج للإبقاء على ارتفاع الأسعار. وبدلا من تلك السياسة أمرت بزيادة إنتاج أفيون البنغال لتعويض النقص فى العائدات. وأدى هذا القرار الحاسم إلى زيادة صادرات الأفيون زيادة كبيرة جدا؛ حيث ارتفعت سريعا من ٥ آلاف صندوق فى عام ١٨٢٠ إلى ١٢ ألف صندوق فى عام ١٨٢٤، و١٩ ألف صندوق فى عام ١٨٣١. لكن عندما قام البرلمان باستجواب عضو سابق فى مجلس الشركة فى الصين فى عام ١٨٣٢ حول تورط الشركة فى تجارة الأفيون، أجاب إجابة مباشرة: «ملكية الشركة للأفيون تنتهى بمجرد خروجه من الهند، ولا يمكن القول من قريب أو بعيد بأن الشركة تتاجر فيه»[٢٥].

كانت السنوات الأخيرة من تجارة الشركة مع الصين تنضح منها الخداع؛ فكانت عملية تبادل تجارى قانونية من الناحية الاسمية، لكنها كانت تعتمد أساسا على تورط الهيكل التنظيمى للشركة فى تجارة المخدرات. وبسبب ذلك كله، كانت اقتصاديات تلك التجارة مغرية إغراءا شديدا؛ حيث كانت مبيعات الأفيون تدر على الشركة روبية من كل سبع روبيات من الضرائب التى تحصل عليها من الهند. وزادت صادرات الأفيون إلى الصين عشر مرات خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر لتماثل الزيادة التى كانت توازيها فى استهلاك الشاى (انظر: الجدول ٨ ـ ١). **ونتيجة ذلك تحول الفائض التجارى الثابت فى الصين، الذى كان يبلغ حوالى ٢٦ مليون دولار بين عامى ١٨٠٠ و١٨١٠ إلى عجز تجارى مقداره ٣٨ مليون دولار بين عامى ١٨٢٨ و ١٨٣٦.** وبحلول عام ١٨٢٨، كانت العائدات التى تحصل عليها الشركة من مبيعات الأفيون فى مزاد

كلكُتا تكفى لدفع ثمن جميع مشترياتها من الشاى، تلك التجارة التى كانت من جانب واحد بكل تأكيد. وكانت الحكومة البريطانية فى لندن تحصل على عُشر عائداتها من الرسوم الجمركية من الشاى؛ **وهكذا كانت الإمبراطورية البريطانية الهائلة جمعاء تعتمد على تلك الكميات الهائلة من الأفيون.**

جدول (٨ ـ ١) بيع إنجلترا الأفيون للصين ١٨٠٠ ـ ١٨٧٩

السنة	الصناديق (٦٣,٥ كجم)
١٨٠٠	٢٠٠٠
١٨٢٠	٥٠٠٠
١٨٢٤	١٢٠٠٠
١٨٣١	١٩٠٠٠
١٨٣٣	٢٤٠٠٠
١٨٣٩	٤٠٠٠٠
١٨٤٤	٤٨٠٠٠
١٨٥٩	٥٨٠٠٠
١٨٧٩	١٠٥٠٠٠

المراجع: روبرت بلاك، شركة جاردن ميثسون، لندن وايدنفلد آند نيكولسون: ١٩٩٩؛ برين إنجليس، حرب الأفيون، لندن هودر آند ستاوتون: ١٩٧٦؛ ترافيس هينز، وفرانك سانيلو، حروب الأفيون، لندن روبسون بوكس: ٢٠٠٣. (*).

إلا أن نجاح الشركة فى تجارة الشاى والأفيون لم يكف لحمايتها من الضجة التى ثارت للمطالبة بتحرير التجارة تماما. وفى أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كانت هناك تحقيقات برلمانية مكثفة حول التجارة مع الصين، لكن تلك التحقيقات لم تُخَطئ النهج الذى اتبعته الشركة؛ **حيث اتفقت معظم الآراء على أن الفائدة التى تعود على الإمبراطورية تكفى لتبرير ممارسة هذه التجارة غير**

(*) Robert Blake, Jardine Metheson, London, Weidenfield & Nicolson, 1999; Brian Inglis, The Opium War, London, Hodder & Stoughton, 1976; Travis Hanes & Frank Sanello, The Opium Wars ،London: Robson Books, 2003

المشروعة على الإطلاق. ولكن الشيء الأكيد هو أن الشركة كانت ستفقد كل امتيازاتها الاحتكارية. ففى الفترة بين عامى ١٨٢٩ و١٨٣٠، تم تقديم ٢٥٧ التماسا للبرلمان للمطالبة بتحقيق حرية التجارة، وهو تقريبا ضعف عدد الالتماسات التى قدمت أثناء مناقشة تجديد مرسوم تأسيس الشركة فى عام ١٨١٣. وعندما شعرت الشركة بقرب نهايتها، قررت فى عام ١٨٢٥ أن تقوم بمنح عقود الشحن قصيرة الأمد فقط. وكانت القضية المهمة هى هل ستحتفظ الشركة بمكانتها كإدارة شرعية للهند؟ وكان من الواضح أن الفجوة تزداد بين موقف الشركة وروح العصر. وقامت الشركة بخطوة تنقصها الحكمة إلى حد ما وتؤكد السمعة التى ذاعت عنها بأنها شركة من آثار الماضى؛ حيث اشتركت مع التجار وأصحاب البنوك فى تقديم التماس يعارض مشروع قانون الإصلاح الذى تم تقديمه للبرلمان فى عام ١٨٣٢، والذى كان الهدف منه زيادة النسبة التى لها حق التصويت من السكان. وعندما أجريت الانتخابات العامة الأولى فى ديسمبر من عام ١٨٣٢ وفقا للقواعد الجديدة، قل عدد أعضاء مجلس العموم الذين كانوا يمثلون مصالح الشركة إلى النصف؛ حيث كان مؤيدو الشركة يدخلون البرلمان عن طريق شراء المقاعد الخاصة بـ «البلدات الفاسدة» فى البلاد(*)؛ وبعد الإصلاحات التى حدثت تم إلغاء الكثير من هذه البلدات.

وكان الحل الواضح هو فتح التجارة مع الصين أمام الجميع، وترك الشركة تواجه المنافسة الحقيقية دون مساعدة، وإعطاء حق إدارة الهند للتاج البريطانى. وقد اعترف توماس بابينجتون ماكولاى ـ أمين اللجنة الرقابية ـ بذلك الموقف الغريب: فقد كانت هيئة تجارية (الشركة) **«تفرض سيادتها على شعب أكبر من شعب بريطانيا، ولها من العائدات والقوات ما يفوق ما تمتلكه الدولة البريطانية»**(٢٦). وكان يرى أنه ما من شك فى أن «الشركة شيء شاذ» وأنها «جزء من نظام يشذ فيه كل شيء». وأضاف جيمس سيلك باكينجهام ـ عضو البرلمان ـ أن قيام مجموعة من حاملى الأسهم بالسيطرة التامة على شعب كامل يعد من

(*) البلدة borough: بلدة إنجليزية مستقلة كان لها حق انتخاب عضو فى البرلمان على الرغم من أن بها عددًا قليلاً جدا من الذين لهم حق التصويت ـ (المترجم).

قبيل السخف، فهى «مجموعة تتغير دوما حتى أنها لم تكن تحتفظ بنفس أعضائها لمدة يومين، وذلك إثر قيام البعض ببيع أوراقهم المالية، وقيام البعض الآخر بشراء أسهم فى الشركة، وذلك خلال كل يوم من أيام الأسبوع، ويكفى أى شخص لكى يكون عضوا فى مجلس الحكم هذا أن يكون أحد حاملى الأسهم فقط وليس شيئا آخر»[٢٧]. وكان حاملو الأسهم يتشككون فيما ستحققه الشركة من مكاسب فى المستقبل، ونتيجة هذا التشكك هبطت قيمة السهم من ٣٠٠ جنيه إسترلينى تقريبا فى عام ١٨٢٤ إلى ١٩٤ جنيه فى بداية عام ١٨٣٢. وكان لا بد من قرار يؤدى إلى تهدئة السوق.

إلا أن ماكولاى قرر مواصلة إستراتيجية فرض سيطرة الدولة دون أن تتحمل أى مسئوليات، والتى اتبعها دنداس؛ فترك الشركة تقوم بحكم الهند على مسئوليتها الخاصة وتتحمل جميع المخاطر المترتبة على ذلك. **وعندما قررت الحكومة رفع نسبة حصة الربح المضمونة للشركة من ١٠ إلى ٥, ١٠٪، نجحت فى كسب مساهمى الأسهم لصفها، فصوتوا بأغلبية ساحقة لصالح الخضوع تجاريا للدولة فى مارس من عام ١٨٣٣ بنسبة ٤٧٧ صوت فى مقابل ٥٢ صوت.** ومن الأهمية بمكان أن الشركة كانت تعتمد على عائدات الضرائب فى الهند لدفع حصة الربح السنوية وتسديد فوائد ديون الشركة التى تزايدت بشكل كبير آنذاك. وفى مقابل قيام الشركة بتسليم أصولها التجارية الشاسعة للدولة، تعهد البرلمان بمد مرسوم تأسيس الشركة لمدة عشرين سنة أخرى، وضمان حصة الربح لمدة عشرين سنة أيضا. ومن ذلك الوقت فصاعدا كانت كل ١٠٠ جنيه إسترلينى من أصول الشركة تستحق عائدا يقدر بحوالى ٢٠٠ جنيه إسترلينى. وصدر قانون مرسوم تجديد الشركة فى أغسطس، وكان ينص بلغة صارمة على أن تقوم «الشركة المذكورة فى أسرع وقت ممكن بإنهاء أعمالها التجارية، وبيع كل بضائعها ومخزوناتها وممتلكاتها الخاصة فى الداخل والخارج». وتم بيع أرصفة الشركة فى ميناء بلاكوول وعُرضت مخازن الشركة للبيع. وبعد مرور مائتى وثلاثين عاما على بدء الشركة عملياتها التجارية، أصبحت فى أيامها الأخيرة ممثلاً لبريطانيا فى الهند يعود على الدولة بالأرباح، وهو ما يشبه نوعا قديما من الشراكة بين الدولة

والقطاع الخاص. وكان حاملو الأسهم يرون أنهم اتخذوا القرار الصحيح عندما تنازلوا عن الشخصية التجارية للشركة فى مقابل ما يعد إعانة تدفعها الدولة، فقد ارتفع سعر السهم بنسبة حوالى ٣٠٪ منذ بداية عام ١٨٣٣ وحتى نهاية عام ١٨٣٤.

إمبراطورية محط الازدراء

كان من حسن حظ الشركة قيام أحد أكبر مفكرى ذلك العصر بتناول قضيتها أمام البرلمان، وهو جيمس مل. كان مل إسكتلنديا، وكان ناشطا نفعيا. عمل بالشركة فى وظيفة محقق مساعد فى عام ١٨١٩، وكانت مهمته هى وضع إرشادات وتوجيهات فيما يخص الهند. وكان مل قد قام فى العام السابق بنشر كتابه *«تاريخ المستعمرات البريطانية فى الهند»* والذى سيطرت المناقشات التى وردت فيه على فكر الشركة، وخاصة أنه أصبح كتابًا يدرس فى مؤسسة التدريب الداخلية الخاصة بالشركة، وهى كلية الهند الشرقية فى هايلبيرى. ولم يزر مل الهند مطلقا، فقد كان يشعر بنوع من الفخر لبعده عن المكان الذى ألف عنه كتابه. لقد هاجم بشدة ذلك الفساد والإجرام الذى اعتمدت عليه الشركة فى الكثير من عملياتها منذ عهد كلايف وحتى عهد ولزلى. وكذلك كان هجومه قاسيا على الوضع الاحتكارى للشركة، وكان لا يطيق صبرا ليرى النفع الذى سيتحقق من وراء التجارة الحرة. كذلك هاجم «التسوية الدائمة» التى تميزت بالإجحاف، وكشف بدلا من ذلك عن «العجز الدائم فى الميزانية» الذى كانت الشركة تعانى منه فى الهند.

والأهم من ذلك بكثير هو أن مل شن هجوما شاملا على الحضارة الهندية، وانتقد المراقبين الأوائل ـ مثل ويليام جونز(*) ـ لأنهم كانوا يعتقدون أن تلك الحضارة تعادل فى قيمتها الحضارة اليونانية القديمة والحضارة الرومانية. وكان المنظور الذى أتى به مل حديثا فى جوهره؛ فكان يرى أنه فى الإمكان تصنيف

(*) ويليام جونز (١٧٤٦ ـ ١٧٩٤) عالم فى فقه اللغة أسس الجمعية الآسيوية، وتخصص فى دراسة الهند القديمة ـ (المترجم).

المجتمعات بالتوازى مع سلسلة كبيرة من عمليات التقدم الاجتماعى. وكان إقليم هندوستان (*) فى رأيه يعانى بلا شك من حالة من الضعف وسط همجية مطلقة؛ فتاريخه مجرد أسطورة، وحكومته استبدادية وديانته خرافات ونظام الطبقات المغلقة فيه نظام فاسد فى جوهره. وكان مل ينظر إلى الهندوس على أنهم «أكثر أفراد الجنس البشرى استعبادا» وأنهم «يميلون بصفة عامة للخداع والخيانة»[٢٨]. ووفقا لوجهة نظر مل الخاصة بالتقدم التاريخى، نجد أن حكما إسلاميا أكثر تقدما حل محل الهيمنة الهندوسية، وجاءت بعده الإدارة البريطانية الحديثة. **وقال مل بشكل حاسم أن المجتمع الهندوسى غير قادر على تحقيق التقدم الاجتماعى بمفرده، وأنه يحتاج إلى مساعدة الحكم الاستعمارى من أجل تحقيق السعادة القصوى لأكبر عدد من أفراده.** وطرح مل آراءه بوضوح تام فى مقالة نقدية قديمة كان قد كتبها لمجلة إدنبره ريفيو ونشرت فى عام ١٨١٠، قال فيها: **«مهما يكن لدينا من إحساس بالمصاعب التى جلبناها على أنفسنا لأننا كنا من قصر النظر بحيث افترضنا وجود تلك السيادة، فإننا نأمل فعلا ـ من أجل مصلحة السكان المحليين ـ ألا يكون لزاما علينا تركهم يتولون أمورهم بأنفسهم»**[٢٩].

وكانت آراء مل فى الشركة فى بدايات القرن التاسع عشر إيجابية؛ ولعل ذلك كان محاولة غير واعية منه للحصول على عمل. فجاء فى كتاباته: «لا يوجد ـ حسب علمى ـ حكومة فى الماضى ولا فى الحاضر يمكن أن نساويها فى علو المنزلة بنظام حكم شركة الهند الشرقية»، وانتهى إلى أنها تستحق «أسمى أنواع الإطراء»[٣٠]. **وخلال الأزمة التى مرت بها الشركة فى بدايات الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كانت مكافأة مل لمديرى الشركة على ثقتهم التى وضعوها فيه كبيرة؛ حيث وقف أمام البرلمان فى مناسبات كثيرة يدافع عن الشركة. وقال مل ـ بعد أن نحى آراءه بالنسبة للتجارة الحرة جانبا ـ إن المبدأ الوحيد الذى يجب تطبيقه بالنسبة لتجارة الأفيون هو مبدأ caveat emptor (وتعنى «فليحذر المشترى»)، وطالب بإلحاح أن تحتفظ الشركة بالاحتكار الذى تمارسه فى البنغال،**

(*) شمال الهند، ويُطلق أحيانًا على الهند كلها ـ (المترجم).

حيث إن العبء الاقتصادى كان يقع أساسا على المستهلكين الأجانب (الصينيين). وعندما قام أعضاء البرلمان الجديد باستجوابه لمعرفة رأيه فى تطبيق أحد أشكال الديمقراطية فى الهند، أجاب بشكل حاسم أن ذلك «من المستحيلات» وخصوصا بسبب «افتقار البلاد التام إلى أى إحساس أخلاقى»(*)(٣١).

وقام مل فى كتابه، وخلال مشوار حياته فى المقر الرئيسى لشركة الهند الشرقية بتشكيل وجهة النظر البريطانية حول الهند بشكل عميق؛ حيث كان هناك تطابقا تاما بين تأكيده من الناحية الفكرية على تفوق المجتمع الغربى العصرى، وغطرسة القوة التى كانت الشركة تمارسها بشكل متزايد فى الهند. وفى عام ١٨١٧، أبدى توماس مونرو ـ أحد كبار مديرى الشركة ـ اعتراضه على رفض الشركة تعيين الهنود فى أىٍّ من الوظائف سوى الحقيرة منها، وكان ذلك يعد إنذارا بعيد النظر إلى حد كبير، وكان مونرو يرى أنه **«من المرجح أنه لا يوجد من بين دول العالم مثال لدولة تم استثناء سكانها الأصليين تماما من المشاركة فى حكم بلادهم كما هو الحال فى مستعمرات بريطانيا فى الهند»**. وكان يرى أن «نتيجة غزو الهند باستخدام الأسلحة البريطانية هى إذلال الشعب بالكامل بدلا من رفع شأنه»(٣٢). لكن آراء مونرو لقيت نفس المصير الذى لقيته آراء بيرك من قبل؛ حيث كان هناك من يؤكد على أن قيم ومؤسسات الشعب الأنجلوساكسونى هى التى تستحق السيادة، وكان هؤلاء هم الذين طرحوا آراء مونرو جانبا. ومن المؤكد أن العديد من مظاهر المجتمع الهندى كانت فى حاجة إلى التغيير، وخاصة نظام الطبقات المغلقة، وبعض الممارسات مثل حرق الأرامل، وذلك وفقا لرأى المصلحين من أبناء الهند، مثل رام موهن روى.

وكان بعض المسئولين البريطانيين يجدون متعة كبيرة إلى حد ما فى احتقارهم للهند فى ظل ثقتهم التامة فى تفوقهم. ولعل ما ذكره ماكولاى فى المذكرة الرسمية عن التعليم التى قدمها فى عام ١٨٣٥، هو أقوى تعبير عن هذا التوجه؛ حيث قال إن **«رفًا واحدًا فى مكتبة أوروبية مرموقة يكافئ تراث الهند والجزيرة**

(*) ربما كان هذا القسم من الفصل يحتاج عنوان: جون ستيوارت مل: المنافق الانتهازى العنصرى، أو جون ستيوارت مل يبحث عن عمل ومكافأة ـ (المترجم).

العربية بأكمله»[٣٣]. وتحول الاحتقار إلى مجموعة من الإجراءات العملية التى كانت تفصل الشركة باستمرار عن ظهيرها الهندى. وبحلول الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، قال الحاكم العام ويليام بينتينك معترفا: «نحن بلا شك غرباء فى تلك الأرض»[٣٤]. وزادت الإهانات اللفظية، بحيث أصبحت كلمة «زنجى» تعبيرا شائعا يُنَادى به الهنود فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر.

كان يمكن للشركة أن تفتخر بأن السبب فى استمرار وجودها فى الهند هو نهوضها بالقيم الأخلاقية فى المجتمع. إلا أن الركيزتين اللتين ارتكز عليهما حكم الشركة فى أواخر أيامها، واللتين لا تنفصلان، ظلا بلا تغيير، هما الغزو العسكرى والفتح التجارى. **وأدت العوائق التقنية والتجارية إلى تحويل الهند إلى سوق حيوى لمنتجات الصناعة البريطانية؛ حيث استوعبت تلك السوق ٢٣٪ من صادرات الأنسجة القطنية البريطانية فى عام ١٨٥٠، وهى أكبر حصة على الإطلاق.** وفى المقابل، كانت الشركة تحول دون استمرار أية صناعات فى الهند، وهو الأمر الذى حول الهند إلى منتج للمواد الخام الزراعية التى تخدم اقتصاد الإمبراطورية. وقبل فتح التجارة أمام الجميع فى عام ١٨١١، كانت المنسوجات تحظى بنصيب الأسد من صادرات الهند بنسبة ٣٣٪، ويأتى فى المرتبة الثانية الأفيون بنسبة ٢٤٪، ثم صبغ النيلة بنسبة ١٩٪، والحرير الخام بنسبة ٨٪، والقطن الخام بنسبة ٥٪. إلا أنه بحلول عام ١٨٥٠، كانت صادرات المنسوجات قد توقفت، وارتفعت نسبة الأفيون بسرعة كبيرة لتصل إلى ٣٠٪، يليه القطن بنسبة ١٩٪، وصبغ النيلة بنسبة ١١٪، والسكر بنسبة ١٠٪[٣٥]. كذلك أدى جيش الشركة الدور المنوط به؛ حيث قام بزيادة المساحة التى تسيطر عليها بريطانيا من ٧٪ فقط من شبه القارة الهندية عند صدور قانون الهند الشرقية فى عام ١٧٨٤ ـ والذى كان يفرض حظراً اسميا فقط على عمليات التوسع ـ لتصل إلى ٦٢٪ فى عام ١٨٥٦ بعد ضم مدن جانسى، وناجبور، وحيدرأباد، ومنطقة أوادا.

فرض تجارة الأفيون

وبعد قيام الشركة بإغلاق مصنعها فى كانتون بخمس سنوات فقط، اندلعت حرب شاملة بين بريطانيا والصين. وبدأ التوتر بين الدولتين حين قامت البحرية الملكية بقصف الحصون التى كانت تحمى مدخل ميناء كانتون فى أغسطس عام ١٨٣٤. **وكانت الأجيال الجديدة من التجار الذين يمارسون التجارة الحرة ـ وفى مقدمتهم شركة جاردن ميثسون ـ تتحدى السلطات الصينية علانية. وفى بريطانيا، كانت هذه الشركة فى طليعة حملة فعالة إلى أقصى حد لحشد التأييد اللازم لحمل الحكومة على التدخل العسكرى. وفى عام ١٨٣٩، تصدعت العلاقات بين البلدين عندما قامت السلطات الصينية بإرسال المفوض لين تسى ـ سو لقمع تجارة الأفيون. وفى ذلك الوقت، كان هناك ٥ , ١٢ مليون من متعاطى الأفيون فى الصين، وكان ذلك يستنزف صحة وثروة الأمة الصينية. وأرسل المفوض لين خطابا قوى الحجة للملكة فيكتوريا لتوضيح ما يقوم به، وفى الخطاب جاءت المبادئ الأخلاقية فى المقام الأول: «على الرغم من أن هؤلاء الهمج لا ينوون بالضرورة إيذاءنا، إلا أنهم فى سبيل الحصول على الأرباح التى تشتهيها أنفسهم إلى أقصى حد، لا يبالون بالأذى الذى يسببونه للآخرين. ولنطرح الآن هذا السؤال: أين ضميركم؟»**. ومما يثير الدهشة أن الكثير من البريطانيين كانوا يشاركون لين الرأى. وكان ويليام ستور فرَاى أحد الأعضاء البارزين فى الكويكرز(*) وأحد أقطاب تجارة الكاكاو، وقام بترجمة الموقف إلى صورة مجازية يمكن للبريطانيين فهمها؛ فكان يرى أن ذلك الموقف يشبه الموقف التالى: «بريطانيا تقرر حظر استيراد الخمور لأسباب صحية، إلا أن الفرنسيين يقومون برشوة سلطات الجمارك البريطانية لتهريب الخمر المحظورة إلى داخل البلاد، وعندما تقوم السلطات البريطانية باعتراض طريقهم، يقومون باستخدام السفن المسلحة ليدخلوا بضاعتهم إلى البلاد عن طريق الحرب»[٣٦].

(*) الكويكرز Quaker: (أو طائفة الأصحاب، حركة مسيحية بروتستانتية بيورتانية، اختلفت مع كنيسة إنجلترا (الكنيسة الإنجليكانية)، وهاجر الكثير منها إلى أمريكا، ليعبدوا الله بطريقهم. وكان بعضهم يرتجف بذكر الله، ولذلك أطلق عليهم «المتزلزلون» ـ (المترجم).

ومن المؤسف أن خطاب لين لم يصل قط إلى يد الملكة فيكتوريا. وبعد أن حاصر لين الأماكن الخاصة بالتجارة الخارجية فى ميناء كانتون، قام بمصادرة وتدمير ٢٠ ألف صندوق من الأفيون، كانت ٧ آلاف منها تنتمى لشركة جاردن ميشسون. وكان رد فعل التجار هو التظاهر بالغضب الشديد؛ حيث شجبوا بقوة هذا الاعتداء على الملكية، فى حين أن الجميع كانوا يعرفون أن الأفيون محظور. **إلا أن جاردن نجح فى كسب الحكومة البريطانية فى صفه بسهولة عن طريق تلك الحجج المنطقية التى استخدمها لإقناع الحكومة بضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية للضغط على الصين لدفع تعويضات عن تلك الخسارة.** وفى البرلمان، كان ويليام إدوارد جلادستون - الذى أصبح فيما بعد رئيس وزراء بريطانيا - يشجب تجارة الأفيون ويصفها بأنها غير عادلة وأنها جريمة ستجلب «عارا دائما» على بريطانيا. وبعد عامين من الحرب الساحلية، تمكن البريطانيون من إخضاع الصينيين عن طريق عمليات القصف. **وفى أغسطس من عام ١٨٤٢، تم توقيع اتفاقية نيكينج التى أجبرت الصين على دفع ٢١ مليون دولار كتعويضات للتجار، وفتح موانى أموى، وكانتون، وفوزو، ونينجبو، وشانغهاى للتجارة الخارجية. واستولت بريطانيا على هونج كونج رسميا،** ولعبت شركة الهند الشرقية دورا مبهما فى تلك المسألة من البداية إلى النهاية: حيث فرضت احتكارها على إنتاج الأفيون فى الهند، وقامت بدعم القوات البريطانية عسكريا، حيث أرسلت أربع سفن بخارية مسلحة، وفرقة متطوعى البنغال التاسعة والأربعين، وفيلق من مهندسى البنغال، وفيلق من مدراس يتكون من جنود يقومون بحفر الخنادق للانضمام إلى القوات البريطانية. وكان الأفيون غير شرعى من الناحية القانونية، وقامت السلطات البريطانية مؤقتا بمنع تجارته فى هونج كونج. إلا أن ميشسون لم يبال بذلك؛ حيث كان يرى أن هذا التصريح «لا يعنى شيئا» فى حين اعترض الحاكم العام فى الهند التابع لشركة الهند الشرقية - اللورد إلينبورو - قائلا إنه **«لا يجب أن تقوم حكومة جلالتها باتخاذ أى إجراء يهدد عائداتنا من الأفيون»**(*)(٣٧). وسرعان ما تراجعت الحكومة عن موقفها وازدادت تجارة الأفيون مرة أخرى.

(*) وربما يستحق هذا القسم عنوان فرعى يقول: حكومة جلالتها، والأفيون، وبناء الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس - (المترجم).

استمرت شركة الهند الشرقية فى جشعها بالنسبة لتجارة الأفيون حتى النهاية. وكان الأفيون الذى أنتج بعيدا عن سيطرة الشركة لا يزال يصل إلى الصين عن طريق موانى إقليم السند، وذلك على الرغم من سيطرة الشركة على أراضى إقليم ماراثا. كان إلينبورو يريد استعادة سمعة الشركة ـ التى كانت معروفه بلقب «الشركة الشجاعة» ـ بعد انسحاب قواته من أفغانستان فى عام ١٨٤١ انسحابا مهينا. وفى عام ١٨٤٣، قامت الشركة بغزو إقليم السند متذرعة بأتفه الأسباب؛ كان ذلك عملا عدائيا وصفه المصلح الاجتماعى اللورد آشلى بأنه «وصمة عار شنيعة» تشوه شرف الأمة[٣٨]. وعلى صفحات مجلة بانش، ظهر كاريكاتير للجنرال السير تشارلز نابيير ـ الفاتح الذى قام بتلك الجريمة ـ وهو يهتف قائلا: «Peccavi»، وهى كلمة لاتينية معناها «لقد أثمت»، وكانت تلك محاولة من المجلة لتوجيه النقد الساخر لتلك الجريمة. ولا يزال تمثال نابيير يقف فى شموخ فى ميدان ترافيلجار فى لندن. وعندما سيطرت الشركة على إقليم السند، تمكنت من السيطرة التامة على المنافذ التى يخرج منها الأفيون من الهند، وكان بإمكانها تخفيض النفقات والإنتاج. إلا أن المسألة بمنتهى البساطة هى أنها كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات الأفيون.

آخر مرسوم تجديد للشركة

عندما حل ميعاد تجديد مرسوم تأسيس الشركة مرة أخرى فى يونية من عام ١٨٥٣، كانت حكومة ويليام جلادستون، وجون رسل الائتلافية تهدف إلى إجراء بعض التغييرات الإدارية، والاتفاق على تسوية ترضى جميع الأطراف إلى أبعد الحدود وتستمر لمدة ٢٠ عاما أخرى. وقام رئيس اللجنة الرقابية ـ تشارلز وود ـ بعرض قضيته على البرلمان، وحث مستمعيه من الأعضاء على تفهم الصعاب التى واجهتها بريطانيا، وقال: «لدينا فى الهند سلالة من الناس لا يتغيرون إلا ببطء، وتقيدهم الأحقاد الدينية والعادات العتيقة. بل إن هناك كل العوائق التى يمكن أن تواجه التقدم السريع»[٣٩]. وكان مُقتَرح وود للتغلب على هذه العوائق هو تخفيض عدد المديرين من ٢٤ إلى ١٨، ورفع مرتباتهم فى نفس

الوقت من ٣٠٠ جنيه إسترلينى إلى ٥٠٠ جنيه. وكان عضوا البرلمان الليبراليين ريتشارد كوبدن، و جون برايت يقودان حملة «الهند الشابة ـ Young India»؛ ووفقا لتلك الحملة كان لا بد من حل عاجل لذلك الوضع العتيق الذى تمثله الشركة والذى لم يعد له وجود. لقد آن أوان محو الشركة من الوجود وإعادة توجيه اهتمام الحكم البريطانى للهند من السلب والنهب إلى الأشغال العامة.

أما خارج البرلمان فقد شدت المناقشات الدائرة حول مرسوم تأسيس الشركة انتباه مراسل جريدة نيويورك دايلى تريبيون فى أوروبا، وكانت حينها أكثر الجرائد مبيعا فى العالم. وفى خريف عام ١٨٥١، وقع اختيار الصحيفة على الشيوعى الألمانى المغترب كارل ماركس لكتابة تقريرين أسبوعيا من عاصمة الإمبراطورية العظمى فى العالم. وكان ماركس قد هرب إلى لندن فى عام ١٨٤٩ عقب الهزيمة التى لحقت بالثورات التى اندلعت فى جميع أنحاء أوروبا فى عام ١٨٤٨، ووفرت له الصحافة مصدرا للدخل كان يحتاج إليه بشدة. وكان هورس جريلى هو رئيس تحرير الجريدة ومؤسسها، وتحت قيادته اتخذت الجريدة اتجاها إصلاحيا قويا، وكانت بمثابة المنبر الذى استخدمه كارل ماركس للتعبير عن نقده للرأسمالية، وكتب ماركس خلال صيف ١٨٥٣ مجموعة من المقالات التى تعطى للقراء الأمريكيين تحليلا لشئون شركة الهند الشرقية. وكان ماركس يرى أنه يمكن تلخيص مرسوم تأسيس الشركة فى خمس نقاط بسيطة: عجز دائم فى الميزانية، وحروب أكثر من اللازم اعتادت عليها الشركة، وعدم وجود أى قدر من الأشغال العامة، ونظام ضرائب بغيض، ونظام قضائى وقانونى لا يقل عنه بغضا[٤٠]. وكان ماركس ينقب حتى يصل إلى الحقيقة التى تختفى وراء الواجهة الزائفة لحكم الشركة، وكان يرى أنه «لم يعد هناك وجود لهذا الحكم إلا اسميا فقط، وبإذن ضمنى فحسب وليس رسميًا»، وكان يسخر من مجلس مديرى الشركة الذين لم يقم أحد من أفراده بزيارة الهند سوى عضو واحد فقط وبالصدفة. كما وجه انتقادا مقذعا للنظام الإدارى الشهير للشركة، وقال إنه «لا يوجد أى نظام حكم كَتَبَ هذا القدر الكبير، ولم يفعل سوى أقل القليل». وكان يقول أيضا: «وهكذا فإن شركتنا المذكورة تحكم إمبراطورية مترامية الأطراف،

ولا تتكون من النبلاء البارزين ـ كما هو الحال فى مدينة البندقية ـ وإنما تتكون من موظفين كبار السن يتميزون بالعناد، وأمثالهم من الشواذ»[٤١].

إلا أن اهتمام ماركس بالشركة كان أكثر من تعليقاته اللاذعة. وصنف الشركة على أنها أداة تحقق مصالح أعيان إنجلترا فى الهند، وذلك اعتمادا على التحليل الذى قام به للمجتمع الطبقى: **«كان النبلاء يريدون غزو الهند، والأثرياء نهبها، وأصحاب المصانع بيعها بسعر بخس»**[٤٢]. وكان ماركس يرى أن الشركة تسببت فى انقلاب فى الهند، وهو نفس رأى بيرك من قبل. لكن بيرك كان يعترض على تمزيق ثقافة الهند. أما ماركس فكانت له رؤية تتعلق بمنطق التاريخ وتقترب من الغموض؛ وقادته هذه الرؤية إلى الاعتقاد فى أن هذا الدمار سوف يتسبب فى النهاية فى نتائج إيجابية. كان ماركس يعتنق الكثير من الأفكار التى تؤمن بمسيرة التقدم، كما فعل جيمس مل من قبل؛ ولذلك كان يرى أن آسيا تئن تحت وطأة حكم شرقى استبدادى لا يَتغير. وهكذا كان يرى أن الهند غارقة فى حالة من الهمجية غير القابلة للتطور والتى لا تتمتع بأى نشاط فكرى، ومن سمات تلك الهمجية النظام الطبقى المغلق والخرافات. ومن المؤكد أن ماركس كان يشعر بالاشمئزاز من الطريقة التى اتبعتها شركة الهند الشرقية لكى تنهب أموال الهند أولا، ثم تقوم بتفكيك اقتصاده وتدمر صناعة المنسوجات فيه أثناء ذلك. ولم يكن لديه شك فى أن «حالة البؤس التى سببها البريطانيون لإقليم الهندوستان كان بؤسا يختلف جوهريا ويزداد حدة لا حدود لها عما عانته هندوستان من قبل»[٤٣]. إلا أنه كان يؤمن بأن التدخل الغربى كان ضروريا لمساعدة الهند فى الإصلاح. وعلى الرغم من أن الهيمنة البريطانية كانت تنطلق من «أحقر أنواع المصالح»، فقد نظر ماركس إليها على أنها تمتلك كل الشروط اللازمة للتحديث: الوحدة السياسية، وجيش جيد التسليح، وصحافة حرة، ووسائل اتصالات سريعة، بالإضافة إلى إيجاد طبقة اجتماعية جديدة «تؤمن بشدة بالعلم الأوروبى»[٤٤].

وكان التحليل الذى قام به ماركس عن الشركة يحتوى على جانبين لافتين للنظر: الأول: هو أنه كان لا يهتم كثيرا بأن الشركة شركة تجارية؛ فلم يكن لدى

ماركس ـ على عكس سميث ـ من الوقت ما يسمح له بالمفاضلة بين أنواع الشراكة وشركات رءوس الأموال. لقد كان إعجابه ينصب على الإنتاج الصناعى واسع النطاق الذى يعتمد على المصانع. وهكذا نجد بعد ذلك أن ماركس يقوم فى المجلد الأول من كتابه «*رأس المال*» بالحط من شأن الشركات التجارية الكبيرة ويضعها فى إطار «التراكمات البدائية». ولا يجد القارئ فى كتاب ماركس أى رؤى مستبصرة عن الدوافع وراء عمليات المغامرة التى كانت تقوم بها تلك الشركة التى كان يمتلكها حاملو الأسهم، أو عن الانسجام بين رغبة الشركة فى الحصول على عقود الاحتكار والتركز الأوسع نطاقا لرءوس الأموال. والثانى: أن آراءه بالنسبة للهند كانت تقترب فى جوهرها مع أفكار صديقه جون ستيوارت مل. ويحيا مل اليوم فى ذاكرتنا بسبب الكتابين الرائعين اللذين قام بتأليفهما «عن الحرية، والنساء» ـ واللذين يتميزان بالتحرر، إلا أنه عندما كان مديرا فى الشركة، كان يتردد بشدة فى الترويج لفكرة الحرية فى الهند. لقد عاش مل فى جلباب أبيه؛ حيث التحق بالعمل فى الشركة فى عام ١٨٢٣ وهو فى سن السابعة عشر، وظل يعمل فيها لمدة ٣٥ عاما كموظف وفى للشركة، وإن لم يكن موظفا تقليديا إلى حد ما. وتقول إحدى الروايات أن جون عندما «يأتيه الإلهام، لم يكن فقط يخلع معطفه وصدريته قبل أن يجلس على مكتبه، بل كان يخلع سرواله أيضا، ثم يبدأ عمله، وكان فى أثناء ذلك يمشى بخطوات واسعة جيئة وذهابا فى الحجرة مرة، ثم يكتب بسرعة كبيرة مرة أخرى، وهكذا دواليك»[٤٥].

كتب مل كثيرا عن القضايا السياسية والاقتصادية، لكنه لم يكتب سوى أقل القليل عن الهند؛ وهو ما يوحى بأن مشوار حياته فى شركة الهند الشرقية لم يؤثر على اهتماماته الفلسفية الواسعة النطاق. **وتوحى آراؤه بأنه كان ينظر إلى الحكم غير الديمقراطى الذى كانت تمارسه الشركة فى الهند على أنه «نظام حكم شرعى لأنه يتعامل مع شعب همجى»[٤٦]. كان هذا المصلح الأخلاقى العظيم الذى أيد الحرية فى بريطانيا، يؤيد موقف الشركة لأنها فى الأساس كانت تمثل حصنا ضد البرلمان الذى يؤيد مصالح العامة. فكانت الهند بمثابة الطفل وبريطانيا هى الأب الحنون ـ والسلطوى فى نفس الوقت ـ الذى سيرشده باستخدام «حبال المشى»[٤٧].**

كان مل أحد أصدقاء ماركس القلائل فى لندن فى بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر؛ وكانا متحمسين للنظرية الاقتصادية[٤٨]. وكان مل قد نشر كتابه *«مبادئ الاقتصاد السياسى»* فى عام ١٨٤٨، وهو العام نفسه الذى نشر فيه ماركس *«البيان الشيوعى»*، وذلك قبل عقد كامل من ظهور المجلد الأول من كتاب *«رأس المال»* لماركس. لقد كانا ثنائيا غير عادى. فمن ناحية، نجد جون ستيوارت مل ـ المفكر البريطانى ـ يكسب قوته كمدير للشركة يقوم بإدارة إمبراطورية عبر البحار، فى حين يضع نصب عينيه مستقبلا يقوم على المثل العليا ويفوق تلك الوظيفة التى يعمل بها. ومن ناحية أخرى، نجد كارل ماركس ـ الأجنبى فى منفاه ـ يتنبأ ببذور الثورة وسط حطام حكم استعمارى، ويبدى على النقيض إعجابه بقدرة الرأسمالية على قلب النظام القديم. وكانت أكبر مظاهر فشل مل هو أنه تقبل ذلك التبرير الخادع الذى يقول بأن الشركة لها دور تثقيفى فى الهند. ويقول إدوارد سعيد فى كتابه *«الثقافة والاستعمار»*: «من المشكل حقا أن نرى أن الأفكار الإنسانية العظيمة التى تعتنقها بريطانيا، ومؤسساتها، وآثارها ـ التى لا نزال نحتفى بها لقدرتها على توجيه آرائنا ـ غير قادرة على إيقاف الاستعمار الذى يزداد بسرعة»[٤٩]. **وليس من قبيل المفاجأة أن يستحسن الجميع فكرة الإشارة إلى أعمال جيمس، وجون ستيوارت مل على أنها النموذج الذى يقوم عليه «الاستعمار الديمقراطى» فى العراق الواقع تحت الاحتلال حاليا**[٥٠].

وفى أغسطس عام ١٨٥٣، وافق البرلمان على مد مرسوم تأسيس الشركة بعد مناقشات روتينية. وكان آخر الامتيازات التى سقطت عن الشركة هى سلطة التعيين فى الوظائف فى الهند، وحلت الامتحانات القائمة على التنافس محل هذا النظام، كذلك لم يتم إقرار الزيادة المقترحة فى مرتبات مديرى الشركة. لكن التغطية التى قام بها ماركس للشئون الآسيوية لم تنته عند هذا الحد؛ حيث تزايد اهتمامه على مدى السبع سنوات التالية بسلسلة الصراعات المتشابكة التى زلزلت الشرق، وبدأت بثورة التايبينج واسعة النطاق، التى استهدفت كلا من سلالة كينج، والدخلاء من الأجانب فى الصين. وكان ماركس يرى مرة أخرى أن الشركة هى سبب الانقلاب الذى حدث فى الشرق، ولكن من خلال تورطها فى

تجارة الأفيون مع الصين هذه المرة[٥١]. وفى أكتوبر من عام ١٨٥٦، انتهت الهدنة الهشة بين بريطانيا والصين التى تلت توقيع اتفاقية نانكينج؛ وانتهز ماركس تلك الفرصة للبحث عن الأسباب الخفية وراء حرب الأفيون الثانية. ووجد ماركس أن هناك صراعا شديدا بين **«إمبراطور الصين الذى كان يريد وقف عملية الانتحار التى كان شعبه يقوم بها؛ فحظر على الأجانب استيراد السموم حظرا تاما»** و**«شركة الهند الشرقية التى بدأت على نحو متسارع فى تحويل زراعة الأفيون فى الهند وعملية بيعه المحظورة فى الصين إلى أركان أساسية فى نظامها المالى»**[٥٢]. وتمكن ماركس بما يملكه من مهارة فى التوصل إلى جوهر الأمور من كشف الازدواجية التى هى أساس إستراتيجية بريطانيا. وجاء فى كتاباته: **«فى الوقت نفسه الذى تقوم فيه الشركة علنا بالترويج للتجارة الحرة فى السموم، تقوم سرا بالدفاع عن حق احتكار صناعته. فعندما ندرس جيدا طبيعة التجارة الحرة فى بريطانيا نجد أن الاحتكار دوما وبصفة عامة هو أساس تلك الحرية»**[٥٣].

جاءت السفن الحربية البريطانية إلى الصين مرة أخرى، وأرسلت الحكومة قوة عسكرية أخرى لتأديب الصين، ولكن عندما وصلت تلك القوة إلى سنغافورة فى يونية من عام ١٨٥٧، كان فى انتظارها أنباء مروعة؛ لقد قام الجنود الهنود الذين دربتهم الشركة بعملية تمرد فى جميع أنحاء شمال الهند. وعلى الفور تم تحويل مسار الجزء الأكبر من القوات المتجهة إلى الصين لتتجه إلى كلكُتا للمساعدة فى السيطرة على المتمردين. وعند انتهاء حرب الأفيون الثانية فى أكتوبر عام ١٨٦٠، لم يكن هناك أى وجود للشركة فى آسيا.

التنبؤ بالثورة

كثيرا ما ننظر إلى الثورة العظيمة على أنها حدث لم يحدث سوى مرة واحدة، كانت ثورة مفاجئة ضد هذا القبول المسالم لحكم الشركة، ولكن كانت هناك علامات إنذار واضحة تم تجاهلها. وهناك العديد من التفسيرات التى توضح سبب قيام تلك الانتفاضة ضد الشركة، إلا أن الغطرسة العرقية والإدارية التى كانت تمارسها الشركة هى السبب الأساسى. لقد كانت بذور العنصرية متواجدة باستمرار، فعندما قامت الشركة فى عام ١٧٥٦ بعملية إخلاء كلكُتا التى لم تتم

بإتقان، لم يُسمح لماريا كير البريطانية من أصل هندى ـ وزوجة أحد الجنود البريطانيين ـ بركوب السفينة التى كانت على وشك مغادرة كلكُتا بسبب أصلها المختلط. ولكن ذلك الانحدار ناحية النزعة الانفصالية لم يصل إلى حد لا يمكن إيقافه إلا مع بداية القرن التاسع عشر؛ حيث بدأت الروابط التقليدية بين الجيش والمجتمات المحلية فى التفكك تدريجيا. فقد مُنع رجال الدين الهندوس والمسلمون من مباركة الفرق العسكرية من الجنود الهنود الذين دربهم البريطانيون، كما مُنعت تلك القوات من المشاركة فى العروض العسكرية التى كانت تقام فى الاحتفالات. وعندما تزايد تواجد المبشرين المسيحيين، تصاعدت المخاوف من قيام الشركة بوضع خطة لجعل الناس يعتنقون المسيحية بالقوة وعلى نطاق واسع.

وظهرت أول علامة تبشر بما سيحدث فى شهر يولية من عام ١٨٠٦، حين تمرد الجنود الهنود فى جيش رئاسة مدراس ضد القواعد الجديدة التى جاءت بقانون للزى الموحد. أدت تلك القواعد إلى إزالة الكثير من العلامات الطبقية والدينية التى كانت تحدد هوية هؤلاء الجنود. وقامت عائلة السلطان تيبو ـ التى كانت فى المنفى ـ بتحفيز الجنود على الثورة؛ فثار الجنود فى فيلور وقتلوا أو جرحوا ما يزيد على ٢٠٠ جندى من الحامية البريطانية القوية التى كان عددها ٣٧٠ جنديا. وعلى الرغم من نجاح الشركة فى قمع ذلك التمرد سريعا، فإن التحقيق الذى أُجرى بخصوص تلك المسالة أشار إلى الفجوة المتزايدة بين موظفى الشركة والشعب. واقترح التحقيق تشكيل لجنة من الهنود لاحتواء التذمر الشعبى، وأوصى أيضا بإرسال قوات بريطانية إضافية كإجراء احتياطى. إلا أنه لم يتم تنفيذ أىٍّ من المقترحين. وزادت إنذارات الخطر بشكل مكثف خلال المناقشات التى دارت حول الأنشطة التبشيرية فى عام ١٨١٣. وخرج وارين هاستينجس من عزلته ليقف لمدة ثلاث ساعات كشاهد أمام لجنة برلمانية تقوم بفحص مرسوم تأسيس الشركة، وكان ذلك آخر ظهور شعبى له. وكان النصح الذى قدمه صريحا: «لقد انتشر بالخارج اعتقاد بأننا ننوى إجبار السكان المحليين على اعتناق ديانتنا. ولو انتشر هذا الرأى بين جنود المشاة من السكان المحليين فقد يصاحب ذلك عواقب وخيمة» بل «قد يتسبب فى حرب دينية»(٥٤).

وصلت تلك الحيل والمخاوف إلى ذروتها عندما رفض الجنود الهنود فى شمال الهند نوعا جديدا من خرطوش البنادق يقال إنه تم تشحيمه باستخدام دهن البقر والخنزير أو أحدهما. إلا أن الذى حول هذا التمرد إلى ثورة هو مسلك الشركة غير الحكيم تجاه الحكام المحليين فى مدن أوادا وكانبور وجانسى، التى انقلبت جميعها على الشركة عندما تمرد الجنود. وقد تكون تلك الثورة ـ التى أطلق عليها فير سافاركار «أول حروب الاستقلال فى الهند» ـ محدودة جغرافيا؛ إلا أن الهدف الواضح منها كان طرد البريطانيين الذين كان الكثيرون ينظرون إليهم على أنهم «معتدون». ومما له دلالة رمزية، هو أن أول عمل قام به الجنود المتمردون فى ميروت هو السير مسافة ٣٦ ميلا إلى دلهى؛ ليعلنوا أنهم يأتمرون بأمر الإمبراطور باهادور شاه الذى كان إمبراطورا صوريًا. واستمرت الحرب لمدة عامين وتميزت بالأعمال الوحشية من كلا الجانبين. وعندما استعادت الشركة مدينة كانبور التى قام فيها المتمردون بذبح الأوروبيين من النساء والأطفال، كانت قوات الشركة تجبر الأسرى من الجنود الهنود على لعق الدماء الموجودة على الأرض قبل شنقهم. وأصبحت عمليات الإعدام إثر محاكمات صورية هى الشىء المعتاد. وقال أحد الجنود: **«نعقد المجالس العسكرية ونحن على ظهور جيادنا، ونقوم بشنق كل من نقابله من الزنوج (الهنود) أو إطلاق النار عليه»**[٥٥]. وعقب قيام الشركة باستعادة دلهى، قامت عمليات نهب منظمة؛ وأُخرج سكانها من الناجيين من أبوابها ليواجهوا المجاعة. وكانت هذه الحرب هى الثالثة والأخيرة بين الشركة والشعب المغولى فى دلهى، وفى نهاية تلك الحرب قُتل ابنا الإمبراطور باهادور شاه، وحفيده عمدًا، وتم نفى الإمبراطور كبير السن إلى مدينة رانجون.

الشركة التى كبرت فى ظل علاقة تعايش مع الإمبراطورية المغولية فى دلهى، لم تستمر طويلا بعد انتهاء تلك الإمبراطورية. لقد ولّدت تلك الثورة داخل المجتمع الإنجليزى شهوة شديدة الضراوة لسفك الدماء، وكانت تلك الشركة الشاذة بمثابة كبش فداء للغضب الشديد الذى تشعر به الأمة. وفى الخامس عشر من أغسطس عام ١٨٥٧، نشرت مجلة «بانش» رسما كاريكاتوريًا بعنوان «إعدام شركة الهند الشرقية»، كان ذلك الرسم يلخص المشاعر التى يحسها الكثيرون. ويسخر الرسم من الأسلوب الذى اتبعته الشركة فى إعدام المتمردين الذين قبضت

عليهم عن طريق وضعهم فى أفواه المدافع وإطلاقها، فنجد التعليق عليه «عملية تفجير (من الواجب أن تتم) فى شارع ليدنهول»، ومظاهر الفخامة المعهودة لمقر شركة الهند الشرقية تتطاير فى الهواء ومعها كل التهم الموجهة إلى الشركة، «الجشع» و«التخبط» و«المحسوبية» و «سوء الحكم» و «الكسل» بل(*) إن الروائى تشارلز ديكنز ـ ذا المشاعر المتزنة ـ كان يتمنى أن يكون هو القائد العام فى الهند حتى يتمكن من «بذل قصارى جهده للقضاء على تلك السلالة التى استحقت وصمة العار بسبب الفظائع الأخيرة التى قاموا بها». وكان ذلك بمثابة تنبؤ مخيف بدعوة كيرتز(**) الجنونية «للقضاء على المتوحشين» فى الرواية القصيرة *«قلب الظلمة»* التى ألفها جوزيف كونراد(٥٦).

كان الحل الوحيد هو التأميم كما حدث مع الشركات التى فشلت من قبل. لكن الشركة دخلت معركة أخيرة لإحباط أمر قد قُدر. وعندما تمت ترقية جون ستيوارت مل إلى منصب رئيس المحققين فى مارس من عام ١٨٥٨، قدم التماسا مطولا للبرلمان. كان ذلك بمثابة أطول مدة نحيب وشكوى لأى شركة فى التاريخ؛ حيث بدأ مل عرض حجته قائلا إن الشركة **«أصلا دفعت من نفقاتها الخاصة واستعملت موظفيها من المدنيين والعسكريين لتكسب للبلاد إمبراطوريتها الفخمة فى الشرق»**، كأنها قدمت معروفا للأمة. وزاد مل من قوة اللغة التى يستعملها؛ حيث **ادعى أن الشركة هى «أكثر أنظمة الحكم التى عرفها البشر رحمة»**(***)، وكشف عضو البرلمان جورج كورنوال لويس فى المناقشات التى تلت ذلك عن أن ادعاءات مل ما هى إلا هراء، وأكد على أنه **«لم يوجد على وجه الأرض نظام حكم متحضر أكثر فسادا، وأكثر خيانة، وأكثر جشعا»** من شركة الهند الشرقية. وكان لويس يرى أن الشركة تحولت إلى «مجموعة غير ذات أهمية من المساهمين» لا علاقة لهم بشئون الهند، ووافق بقية أعضاء البرلمان على رأيه. وأصدر البرلمان تشريعا ينهى كل السلطات الإدارية التى تمتلكها

(*) كيرتز هو البطل الأوروبى فى الرواية المذكورة، وكان الواضح طوال خط الرواية أنه يمثل الرغبة الأوروبية فى القضاء على أصحاب الأرض الأصليين فى المستعمرات؛ لأنهم أقل تحضرا وآدمية ـ (المترجم).

(**) والغريب فى هذا الرسم أنه لم يدرج: السلب والنهب وتدمير الاقتصاد والإهانة والقتل وتدمير الصحة (البيع الجبرى للأفيون) ضمن ما ارتكبته الشركة ـ (المترجم).

(***) ربما يستحق هنا مفكر التنوير الاقتصادى والفلسفى جون ستيوارت مل لقب محامى الشيطان ـ (المترجم).

الشركة فى الهند، وينقل تلك السلطات للتاج البريطانى. وفى الأول من نوفمبر عام ١٨٥٨، تم إذاعة بيان رسمى فى كل معسكر من معسكرات الجيش فى الهند: لقد انتهى حكم شركة الهند الشرقية، وأصبحت الملكة والبرلمان يحكمان الهند مباشرة. وعقب ذلك البيان كانت الألعاب النارية تملأ السماء.

كثيرا ما ننظر إلى الشركة على أنها سلم لا مفر من صعوده للوصول إلى حكم بريطانيا للهند. والأصح من ذلك هو الرأى الذى يقول إن الإمبراطورية البريطانية فى الهند هى نتاج فشل الشركة. وقال ماركس لقرائه الأمريكيين وهو يبدى

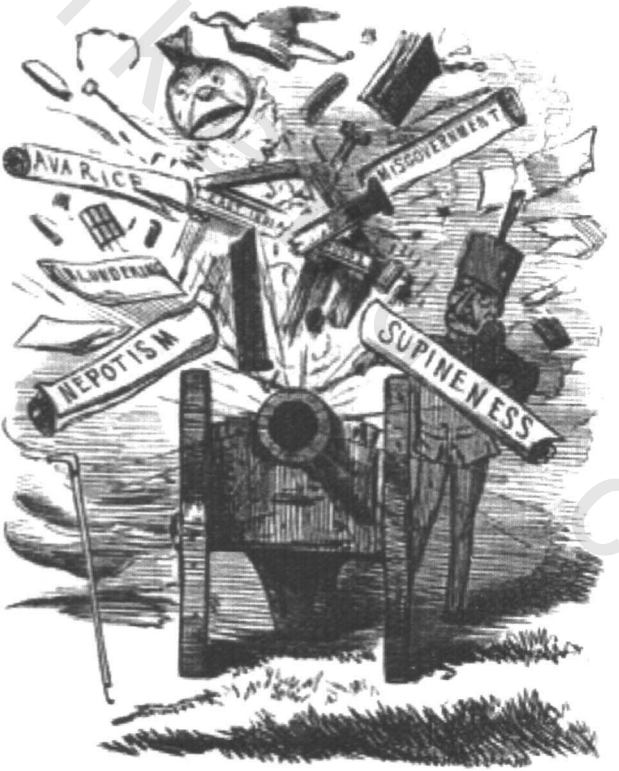

EXECUTION OF "JOHN COMPANY."

الرسم التوضيحى ٨-١
مجلة بانش (الساخرة)، إعدام «شركة جون»، ١٨٥٧

ملاحظاته عن سقوط الشركة، وبداخله نوع من السعادة، إن مديرى الشركة «لا يموتون مثل الأبطال؛ حيث بدءوا بشراء السيادة وهاهم قد انتهوا ببيعها»[٥٧].

الضحكة الأخيرة

إلا أن الشركة لم تنته تماما. تتوقف الكثير من الكتب التى تعرض تاريخ الشركة عند النقطة التى تم عندها تجريد الشركة من امتيازاتها التجارية فى عام ١٨٣٣، أو عند إبعادها عن الشئون الهندية فى عام ١٨٥٨. إلا أن الشركة ظلت متواجدة لمدة ١٦ عاما أخرى، كانت عبارة عن جسد بلا روح؛ حيث لم تكن تؤدى سوى أبسط المهام الأساسية التى تؤديها أى شركة، وهى مهمة توزيع حصة الربح السنوية. وبعد أن انتقلت المهام الإدارية للشركة إلى وزارة شئون الهند فى مقر الحكومة البريطانية الذى يقع فى الجانب الآخر من لندن، قامت الشركة ببيع مقرها الرئيسى المبهر فى شارع ليدنهول، واستغنت عن معظم موظفيها ورصدت لهم معاشات. **أما جون ستيوارت مل، فحصل على مبلغ قدره ١٥٠٠ جنيه إسترلينى سنويا، وهو ما يعادل اليوم حوالى ثمانين ألف جنيه (٨٠,٠٠٠)، بالإضافة إلى محبرة مرصعة.** هكذا احتفظت الشركة بأحد موظفيها الذى كان يعمل كاتبا، وواصل مديروها اجتماعاتهم، كانوا يجتمعون فى البداية فى حجرة الاجتماعات الخاصة بمجلس إدارة شركة تلغراف البحر الأحمر القائمة فى ٦٢ شارع مورجيت، بعدها كان مقر اجتماعهم هو ١١ شارع بانكرس لين شمال المدينة.

تحتل سجلات الشركة مساحة ضخمة فى دار الكتب القومية البريطانية. إلا أن بيان الأنشطة التى مارستها الشركة بعد عام ١٨٥٨ يقع فى مجلد واحد فقط هو «محاضر المالية»، والذى يحتوى فى ظهره على ختم يمثل العلامة المميزة للشركة. ولا يحتوى هذا المجلد ذو الغلاف الجلدى إلا على نصف مساحته فقط من البيانات، ولا نجد فيه سوى وصف عشوائى لاجتماعات فارغة وعمليات دفع أموال روتينية. وبدأت تلك السلسلة من الأحداث تصل إلى نهايتها فى صيف عام ١٨٧٣. ففى مايو، وافق البرلمان تلقائيا على المقترحات التى قدمتها الحكومة

لاستعادة الجزء الباقى من رأس مال الشركة الذى يبلغ ٦ ملايين جنيه إسترلينى. وكان القانون الذى صدر فى عام ١٨٣٣ قد وعد مستثمرى الشركة بحصة أرباح نسبتها ٥ , ١٠٪ حتى عام ١٨٧٤ ، ووضع أيضا شروطا ممتازة فى حال بيع الشركة لأعمالها فى النهاية. وفى القانون الخاص باسترداد رأس مال شركة الهند الشرقية، أعطت الحكومة حاملى الأسهم ثلاثة خيارات: ٢٠٠ جنيه إسترلينى لكل ٣٪ من مدفوعات الحكومة، أو ٢٠٠ جنيه لكل ٤٪ من دين الهند، أو ٢٠٠ جنيه نقدا لكل ١٠٠ جنيه من رأس مال الشركة. **وكانت النتيجة هى إضافة ١٢ مليون جنيه أخرى إلى ديون الهند، يدفعها الشعب الهندى بالطبع، وهو ما يعادل اليوم أكثر من ٦٥٠ مليون جنيه إسترلينى**[٥٨]. وبعد نقل الأسهم إلى الحكومة، اجتمع مساهمو الشركة للمرة الأخيرة فى شهر ديسمبر، وحصلوا على آخر حصة ربح فى ٣٠ أبريل عام ١٨٧٤. وكان من بينهم كلية كوربس كريستى التابعة لجامعة أكسفورد والتى كانت تمتلك ما قيمته ١٤٥ جنيهًا إسترلينيًا من الأسهم، وريتشارد بينيون دو بيفوار الذى كان يحمل أسهما تصل قيمتها إلى حوالى ٤ آلاف جنيه إسترلينى، وديبل بوجر (١٠ آلاف)، وجوزيف دوبرى (١١ ألف و٧٠٠ جنيه).

وكان لا بد من التخلص من الشركة بشكل نهائى. وفى الثالث عشر من شهر مايو ١٨٧٤ ، أرسل كاتب الشركة خطابا يثير الشفقة إلى وزير شئون الهند يسأله عما إذا كان «سيتولى مسئولية صكوك الشركة وأختامها والوثائق الخاصة بها... إلخ». وفى يوم الأربعاء الموافق ٢٠ مايو وفى الساعة الواحدة والنصف مساء، اجتمع مجلس مديرى الشركة لآخر مرة. وكان هناك حولى ٣٢ ألف جنيه إسترلينى فى حسابات الشركة، وهذا المبلغ يكاد يكون هو المبلغ نفسه الذى قام بجمعه المستثمرين فى عام ١٥٩٩ ، والذى كان يبلغ ٣٠ ألف جنيه إسترلينى ـ حقا إن التاريخ يعيد نفسه. وبعد دفع رواتب المديرين والموظفين والكاتب والمحاسب، «أعلن رئيس المجلس فض الجلسة»، ولم ينعقد المجلس ثانية. وفى الأول من شهر يونية من عام ١٨٧٤ ، تم تصفية الشركة رسميا.

إلا أن ما قامت به الشركة ظل باقيا. ففى العام نفسه، نشرت الحكومة تقريراً عن «التقدم الأخلاقى والمادى للهند وظروفها» أشار إلى وصول عائدات

الضرائب إلى حوالى ٥٠ مليون جنيه إسترلينى، من بينها ٨ ملايين من الملح و٦ ملايين من الأفيون. وكان هاستينجس هو الذى قام بوضع الإجراءات الخاصة بالملح والأفيون فى إطار حملته «لإرسال المزيد من الأموال». وبحلول ذلك الوقت كانت شركة جاردن ميشون قد عملت فى أنشطة أخرى بعيدا عن الأفيون الذى أصبح سلعة تحقق هامش ربح بسيط بعد تشريع تجارته فى اتفاقية بكين فى عام ١٨٦٠. ولكن تلك التجارة استمرت فى النمو لتصل إلى ١٠٥ آلاف صندوق أفيون فى عام ١٨٧٩، وهو ما يعادل أربع مرات حجم تلك التجارة عندما توقفت تجارة شركة الهند الشرقية مع الصين فى عام ١٨٣٣. وازداد اعتماد الصين على تلك التجارة أكثر فأكثر؛ وبحلول عام ١٨٩٥ وصلت تجارة الصين مع الإمبراطورية البريطانية إلى ٨٠٪ من التجارة الخارجية للصين[٥٩]. **ولم توافق بريطانيا فى النهاية على وقف تصدير الأفيون الهندى إلا فى عام ١٩٠٧**. وفى عام ١٩١١، توقفت زراعة الأفيون فى بيهار بسبب «فقدان السوق الصينى». وبطبيعة الحال استمرت الضرائب المفروضة على الملح حتى نهاية حكم بريطانيا فى الهند، وكانت هذه الضرائب هى السبب الأساسى وراء المسيرة الشهيرة التى قام بها غاندى إلى منطقة داندى فى عام ١٩٣٠؛ حيث تحدى الدولة الاستعمارية وخرق القوانين الخاصة باحتكارها إنتاج الملح.

كذلك تركت الشركة بصمتها التجارية عميقة التأثير على القرن العشرين. وفى عام ١٩٠٨، عبَّر رومش تشاندر دت فى كتاباته عن الغضب الشديد الذى يشعر به لأن شعب الهند هو الذى أمد الشركة بالجنود التى استخدمتهم فى غزو أراضى الهند، ووفر الأموال اللازمة للشركة لتستولى على شبه القارة الهندية عن طريق الضرائب الكثيرة، والأكثر من ذلك هو أن هذا الشعب دفع الثمن غاليا عندما تم تأميم الشركة. وكتب يقول: **«ولا يزال الشعب الهندى فى الواقع يدفع حتى يومنا هذا حصص الأرباح المستحقة على أسهم شركة انقرضت، فى صورة فوائد على دين الهند»**[٦٠]. ولم ينته هذا الاستنزاف المخيف إلا فى معمعان الحرب العالمية الثانية؛ حيث أنفقت بريطانيا نفقات هائلة فى الهند أدت إلى تسديد الديون التاريخية لكل من الشركة والأمراء. لقد ظلت الشركة لفترة طويلة بعد زوالها تشكل الاقتصاديات والمجتمعات التى تركتها خلفها.